

موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه
"التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"
(دراسة تحليلية نحوية)

بحث جامعي

إعداد:

نعم رفيذة

رقم القيد: ١٧٣١٠١٣٧



قسم اللغة العربية وأدبها

كلية العلوم الإنسانية

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢١

موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه "التذييل والتكميل
في شرح كتاب التسهيل"
(دراسة تحليلية نحوية)

بحث جامعي

مقدم لاستيفاء شروط الإخبار النهائي للحصول على درجة سرجانا (S1)

في قسم اللغة العربية وأدبها كلية العلوم الإنسانية
جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

إعداد:

نعم رفيدة

رقم القيد: ١٧٣١٠١٣٧

المشرف:

تيم الله، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٨٣٠٤٢٦٢٠١٨٠٢٠١١١٧٢



قسم اللغة العربية وأدبها

كلية العلوم الإنسانية

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢١

تقرير الباحثة

أفيدكم علما بأني الطلبة :

الاسم : نعم رفيدة

رقم القيد : ١٧٣١٠١٣٧

موضوع البحث : موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه

"التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" (دراسة تحليلية نحوية)

حضرته وكتبته بنفسه وما زدته من إبداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادّعى أحد في المستقبل أنه من تأليفه وتبين أنه غير بحثي، فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك ولن تكون المسؤولية على المشرفين أو قسم اللغة العربية وأدبها كلية العلوم الإنسانية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

تحريرا بمالانج،

الباحثة
نعم رفيدة
رقم القيد : ١٧٣١٠١٣٧



تصريح

هذا تصريح بأن رسالة البكالوريوس للطالبة باسم نعم رفيدة تحت العنوان "موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه "التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" (دراسة تحليلية نحوية)" قد تم بالتفتيش و المراجعة من قبل المشرف وهي صالحة ليتقدم إلى مجلس المناقشة لاستيفاء شروط الاختبار النهائي للحصول على درجة البكالوريوس في قسم اللغة العربية و أدبها كلية العلوم الإنسانية جامعة مولانا ملك إبراهيم مالانج.

مالانج،

الموافق

المشرف

رئيس قسم اللغة العربية وأدبها



الدكتور حلبي، الماجستير

رقم التوظيف ١٩٨١٠٩١٦٢٠٠٩٠١١٠٠٧



تميم الله، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٨٣٠٤٢٦٢٠١٨٠٢٠١١١٧٢

المعرفة

عميدة كلية العلوم الإنسانية



رقم التوظيف: ١٩٢٢٠٠٢٠١٩١١٠٠٢

تقرير لجنة المناقشة

لقد تمت مناقشة هذا البحث الجامعي الذي قدمته :

الاسم : نعم رفيدة

رقم القيد : ١٧٣١٠١٣٧:

موضوع البحث : موقف أبي حيان بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه "التذيل

والتكميل في شرح كتاب التسهيل (دراسة تحليلية نحوية)

وقررت اللجنة نجاحها واستحقاقها درجة سرجانا (S-1) في قسم اللغة العربية وأدبها لكلية

العلوم الإنسانية والثقافة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

تحريرا بمالانج، ٢٧ يونيو ٢٠٢٠ م

لجنة المناقشة

التوقيع

(رئيس اللجنة)

١- أنوار مسعدي

رقم التوظيف:

(المتحنة)

٢- الدكتورة معصمة

رقم التوظيف:

(السكرتير)

٣- تميم الله، الماجستير

رقم التوظيف:

المعرفة

عميدة كلية العلوم الإنسانية



الاستهلال

“العلاقة الرابطة بين الشيخ وتلميذه نشر علومه والسير على منهجه”

(السيد محمد بن السيد علوي المالكي الحسني)

إهداء

إلى من لن يأتي مثله أبدا
والدي ومرّي روحي
أبي سيف العارف فتاح

إلى من ترحمني مذ أنا في رحمها
والدي وفلذة روحي
أمي لؤلؤ هداية

إلى مشايخنا ومرّي روحنا
نفعنا الله بعلومهم وأمدنا بأسرارهم وأعادنا من بركاتهم أجمعين

توطئة

الحمد لله المتفرد بشريف الاختراع، المتفضل بلطف الاصطناع، الذي أوجد عالم الإنسان محفوقاً بمزايا الإحسان، مهياً لإدراك العلوم، قابلاً للمنقول منها والمفهوم، وجعل من أشرف المعارف، ما تحلى به جنان العارف، من علم النحو الذي هو المرقاة إلى فهم كتابه، والسبيل المؤدية إلى تعرف خطابه، والصلاة والسلام على المنتخب من جرثومة العرب، النامي من دوحة الحسب، السامي من أظهر نسب، محمد صلى الله وسلم عليه، وعلى آله المنتمين إليه، والرضا عن صحبه مقتبسي أنواره، وملتمسي آثاره، ما أشرقت بالبدر الخضراء، وتشوقت للقطر الغبراء.

وبعد، قد تمّ هذا البحث الجامعي تحت العنوان: موقف أبي حيان بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" (دراسة تحليلية نحوية). لكن قد عرفت الباحثة أن هناك أكثر من الأخطاء و النقصان، مهما كانت قد حاولت بكل جهد للإكمال.

قصدت كتابة هذا البحث الجامعي لإملاء شروط الإخبار النهائي للحصول على درجة سرجانا (S1) في قسم اللغة العربية وأدبها كلية العلوم الإنسانية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. فتقدمت الباحثة كلمة الشكر الى كل من الذي قد أعطني دعمه و مساعدة في إعداد هذا البحث الجامعي خصوصا إلى:

١. الدكتور عبد الحارس، الماجستير، مدير الجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٢. الدكتورة شافية، عميدة كلية العلوم الإنسانية.
٣. الدكتور حليمي، رئيس قسم اللغة العربية وأدبها.
٤. الأستاذ تميم الله، الماجستير، كمشرف في تأليف هذا البحث الجامعي.
٥. الأستاذ غفران حنبلي، الماجستير، التي ترشدني منذ سنة الأولى كالمشرف
٦. أسرتي في معهد الجامعة العالي جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج

٧. جميع أصدقائي في قسم اللغة العربية وأدبها، وأصدقائي في نفس توجيه هذا البحث خاصة

الباحثة

نعم رفيدة

رقم القيد : ١٧٣١٠١٣٧

مستخلص البحث

رفيدة، نعم (٢٠٢١). موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتاب "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" (دراسة تحليلية نحوية) البحث الجامعي، قسم اللغة العربية وأدبها، كلية العلوم الإنسانية، الجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

المشرف: تميم الله، الماجستير.

الكلمة الرئيسية: أبو حيان، بصرة، كوفة، كان وأخواتها

إن تطور اللغة لا تخلص عن دور علم النحو. وكان علم النحو من أهم العلوم العربية لأنه يمس جوانب مهمة في اللغة العربية. فاحتاجت اللغة العربية إلى النحو لأن له وظائف مهمة في حفظ سلامتها من الفساد والاضطراب. ودراسة النحو من أكثر ما يلاحظ في دراسة اللغوية تناولها لعدد كبير من المسائل التي تمتاز بكثرة الآراء وتنوع المذاهب فيه. ومن المسائل مبحث عوامل النواسخ الداخلة على الجملة الاسمية. ولا ريب فيه أن الخلاف اللغوي بين مدرستي البصرة والكوفة أصبح أمراً معروفاً لدى عالم النحاة قديماً وحديثاً. فكان أبو حيان النحوي الأندلسي ممن يتعمق في هذه الدراسة. لذا جاء البحث على موقف أبي حيان بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه الشامخ "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل".

يستخدم هذا البحث المنهج الكيفي الوصفي الذي يصف النص تفسيريًا. أما المصدر الرئيسي هو كتاب أبي حيان الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. والمصادر الثانوية تتكون من الكتب والمقالات الأخرى التي تتعلق بعنوان البحث. ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة: (١) معرفة الآراء البصرية في كتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل؛ (٢) معرفة الآراء الكوفية في كتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل؛ (٣) معرفة الآراء المختلفة عن هاتين المدرستين.

أما نتائج البحث تدل إلى: (١) أن أبا حيان يقف فيما ذهب إليه البصرية في أكثر القضية عن كان وأخواتها ولا يكاد لا يخالفها بته؛ (٢) وكان موقفه عند الكوفية يعد بكثير أيضاً وربما يردّها في بعض الأحوال؛ (٣) وفي الآراء المختلفة كثير منها لا يظهر عن أي المذهب يذهبون إليه جملاً.

ABSTRACT

Rofidah, Ni'ma. (2021). The position of Abu Hayyan al-Andalusi between the schools of Basra and Kufa in The Book "*At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*" (Grammatical Analysis Study). Undergraduate Thesis. Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Humanities, State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang.

Supervisor : Tamim Mulloh, M.Pd.

Keywords : Abu Hayyan, Basra, *Kana wa Akhawatuha*, Kufa

The development of language does not detract from the role of grammar. Grammar was one of the most important Arabic sciences because it touched on important aspects of the Arabic language. The Arabic language needed grammar because it has important functions in keeping it safe from corruption and disorder. The study of grammar is one of the most noticeable in the study of linguistics, as it deals with a large number of issues that are characterized by the abundance of opinions and the diversity of doctrines in it. One of the issues is a study of the transcriber factors involved in the nominal sentence. There is no doubt that the linguistic dispute between the schools of Basra and Kufa has become something known to the world of grammarians, ancient and modern. Abu Hayyan, the Andalusian grammarian, was one of those who delved into this study. Therefore, the research came to the position of Abu Hayyan between the schools of Basra and Kufa in his lofty book.

This research uses the qualitative descriptive method that describes the text expository. As for the main source, it is the book of Abu Hayyan Al-Andalusi: *At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*. Secondary sources consist of books and other articles related to the research title. This research aims at three: 1) Knowing the Basra opinions in the book *At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*; 2) Knowing the Kufa opinions in the book *At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*; 3) Know the different opinions about these two schools.

As for the results of the research, it indicates: 1) that Abu Hayyan stands for what Basra believed in most of the case about *Kana wa Akhawatuha* and hardly does not contradict her at all; 2) His attitude towards the Kufa was also much considered, and he might even reject it in some cases. 3) In the different opinions, many of them do not appear as to which schools they go to in general.

ABSTRAK

Rofidah, Ni'ma. (2021). Pijakan Abu Hayyan al-Andalusi di Antara Mazhab Basrah dan Kufah dalam Kitabnya "*At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*" (Studi Analisis Gramatikal). Skripsi. Jurusan Bahasa dan Sastra Arab. Fakultas Humaniora. Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang.

Pembimbing : Tamim Mulloh, M.Pd.

Kata Kunci : Abu Hayyan, Basrah, *Kana wa Akhawatuha*, Kufah

Perkembangan bahasa tidak dapat terlepas dari peran nahwu. Nahwu merupakan salah satu ilmu dalam bahasa Arab yang paling penting karena menyentuh aspek-aspek penting dari bahasa Arab. Nahwu memiliki fungsi penting dalam menjaga dari kekacauan Bahasa. Kajian nahwu merupakan salah satu kajian yang paling menonjol dalam kajian linguistik, karena berkaitan dengan sejumlah besar masalah yang ditandai dengan banyaknya pendapat dan keragaman mazhab di dalamnya. Salah satu pembahasan yang menuai perselisihan adalah pembahasan *amil nawasikh* yang masuk pada jumlah ismiyah (*muftada* dan *khavar*). Tidak diragukan lagi bahwa perselisihan nahwu antara mazhab Basra dan Kufah telah masyhur di kalangan ulama nahwu terdahulu dan modern. Abu Hayyan, seorang ulama nahwu Andalus, adalah salah satu dari mereka yang banyak mengambil dan berpijak dari mazhab yang berbeda. Oleh karena itu, penelitian ini mengkaji pada pijakan Abu Hayyan di antara mazhab Basra dan Kufah dalam kitab beliau "*at-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*".

Penelitian ini menggunakan metode deskriptif kualitatif yang mendeskripsikan teks ekspositori. Sumber primer dalam penelitian ini adalah kitab Abu Hayyan Al-Andalusi: "*At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*". Adapun sumber sekunder terdiri dari buku dan artikel lain yang berhubungan dengan judul penelitian. Penelitian ini bertujuan pada tiga hal: 1) Mengetahui pendapat mazhab Basrah dalam kitab Abu Hayyan, "*At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*"; 2) Mengetahui pendapat Kufah dalam kitab Abu Hayyan, "*At-Tadzyil wa at-Takmil fi Syarh Kitab at-Tashil*"; 3) Mengetahui pendapat yang berbeda dari kedua mazhab Basrah dan Kufah ini.

Adapun hasil penelitiannya menunjukkan: 1) bahwa Abu Hayyan banyak mengambil pendapat dari mazhab Basrah dalam sebagian besar kasus tentang *Kana wa Akhawatha* dan hampir tidak bertentangan sama sekali; 2) Sikapnya terhadap pendapat mazhab juga banyak dipertimbangkan, dan dalam beberapa kasus, beliau juga banyak menolak pendapat dari mazhab ini. 3) Dalam beberapa pendapat Abu Hayyan juga mencantumkan dan berpijak pada pendapat selain Basrah dan Kufah, hanya saja beliau sering tidak menjelaskan dengan *sarih* mazhabnya secara umum.

محتويات البحث

صفحة الغلاف

أ	تقرير الباحث
ب	تصريح
ج	تقرير لجنة المناقشة
د	استهلال
هـ	إهداء
و	توطئة
ح	مستخلص البحث
ك	محتويات البحث
١	الباب الأول: مقدمة
أ.	خلفية البحث
ب.	أسئلة البحث
ج.	أهداف البحث
د.	فوائد البحث
هـ.	تحديد البحث
و.	الدراسات السابقة
ز.	منهج البحث
١.	نوع البحث
٢.	مصادر البيانات
٣.	طريقة جمع البيانات
٤.	طريقة تحليل البيانات
٨	الباب الثاني: الإطار النظري
أ.	المدارس النحوية
ب.	مدرسة البصرة

ج. مدرسة الكوفة	١٣
د. أبو حيان الأندلسي	١٦
هـ. مفهوم النواسخ عند البصرية	١٨
و. مفهوم النواسخ عند الكوفية	٢٦
الباب الثالث : عرض البيانات وتحليلها	٢٧
أ. الآراء البصرية في مبحث كان وأخواتها	٢٧
ب. الآراء الكوفية في مبحث كان وأخواتها	٣٦
ج. الآراء المختلفة عن البصرية والكوفية	٤٢
الباب الرابع : الاختتام	٤٧
أ. الخلاصة	٤٧
ب. الاقتراح	٤٨
المراجع	٤٨
سيرة ذاتية	٥١

الباب الأول

مقدمة

أ. خلفية البحث

إن العلوم العربية، كما قال السيد أحمد الهاشمي (٢٠٠٩) في مقدماته "القواعد الأساسية للغة العربية" تنقسم إلى اثنا عشر علماً. وهي النحو والصرف والعروض والقوافي و متن اللغة والقرض والإنشاء والخط والبيان والمعاني والمحاضرة والاشتقاق. فكان النحو يعدّ من أعلى هذه العلوم رتبة ومكانة. وبدونه لا يصح أن يقال الكلام فصيحاً. فهو ميزان كله (هند، ٢٠١٧).

وكانت خلفية تكوين علم النحو علماً منظماً هو اختلاف العجميين في قراءة النصوص القرآنية والأحاديثية حيث قرؤوا ما حقه الرفع والنصب والخفض والجزم عكس ما يكون، بل ظهرت الأخطاء الكثيرة قامت طائفة متخصصة في تعلم هذا العلم (هداية، ٢٠١٨). فيبدو أن علم النحو قد طرأ بعد أن توجد الأخطاء واللحن في تأدية اللغة العربية من الناطقين بها في قراءة القرآن وغيره (خير الدين، ٢٠١٩). دفاعاً على ذلك و حفاظاً على صفاء لغة القرآن، فمن المعلوم أن يكون النحو فناً مهماً للدراسة (مغني، ٢٠٠٢).

قد ظهر أن النحو من أهم العلوم العربية لأنه يمس جوانب مهمة في اللغة العربية. فاحتاجت اللغة العربية إلى النحو لأن له وظائف مهمة في حفظ سلامتها من الفساد والاضطراب، بجانب أنه يساعد القراء في فهم النصوص المقرؤة، ويعين المتكلم في تعبير الكلام الصحيح، ويعين الكتّاب للوصول إلى الكتابة الصحيحة (أولى النهى، ٢٠١٨).

كان النحو كما قال ابن جني أنه انتحاء سمت الكلام العربيّ تصريفاً من إعراب وغيره ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة (صالح، ٢٠١٩: ٣). ولكن على الرغم من مكانته العالية وأهدافه السامية، فهو بين متشدد جعل النحو هدفاً يصعب الوصول إليه، وبين متساهل زهد في تعليم النحو، ولكن لم يكن هناك ما يشكل عائقاً أمام فهمه (بومدين، ٢٠١٩). فقد جرت البحوث والاتجاه والمذاهب مدى الزمان عن هذا الفنّ (أسرينا، ٢٠١٦). وبعد اتساع الدراسة النحوية وتشعبها بدأت التعريفات والتقسيمات تظهر في كل

فريق من المذاهب أو المدارس خاصة بهم فظهرت أيضا أعلام وأسس ومنهجية خاصة لهم في هذه الدراسة (القبط، ٢٠١٤).

فكل ذلك يقتضي الخلاف بين المدارس وكل فريق من المدارس يفارحون بما لديهم من الآراء والحجج. وهذا من الطبيعي لا يكاد لا يغني عنه. ومما لا ريب فيه أن الخلاف اللغوي بين مدرستي البصرة والكوفة أصبح أمرا معروفا لدى عالم النحاة قديما وحديثا على الرغم من تعاقب الأزمنة والعصور فإن الخلاف اللغوي بين هاتين المدرستين لم يزل حاضرا حتى لا يكاد العلماء -قديما كان أو معاصرا- أن يترك البحث والدراسة عنهم. فمنهم من ناصر البصريين وناقض الكوفيين والعكس (تميم الله، ٢٠١٠).

وكان ممن يتعمق في هذه الدراسة هو أبو حيان النحوي الأندلسي. ويقال أنه ممن ذا نزعة للبصرية في النحو. فهو يرجح آراء البصريين في أغلب الأحيان. يعتد بـسبويه وكتابه ويعول عليه ويحتج به كثيرا. ولكن كل ذلك لا يعني أنه من مقلدي البصريين في كل ما ذهب إليه إذ يوجد أيضا كثير من المسائل وهو يخالف عن آراء البصريين المعقودة في مؤلفاته (النائلي، ٢٠١٧).

تعددت مؤلفات أبي حيان كما وكيفا فتنوعت موضوعاتها وأغراضها. وقد صنف في التفسير والقراءات والفقه والحديث والنحو والصرف والأدب والتاريخ واللغة العربية بل اللغات الأخرى مثل الفارسية والتركية. فمن كتبه المطبوعة: إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، إرتشاف الضرب من لسان العرب، منهج السالك في الكلام على الألفية ابن مالك والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها (الزهراني، ٢٠٠٠).

وكان كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل إحدى من مؤلفاته العظيمة. ولهذا الكتاب منزلة سامية لدى أبي حيان. فقد وصفه نفسه بأنه قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب. ويعد من أضخم كتاب صنف في موضوعه (أبو حيان، ١٩٩٨). وهو مؤلف واسع شامل كثير الأجزاء يحوي على مناقشات نحوية كثيرة مستفيضة بالإضافة إلى آراء النحويين الكثيرة الماثلة في تضاعيفه (عبد الرحمن، ١٩٧٩).

فمن الشائع في النحو أن عوامل النواسخ هي من مبحث الذي قد يفسد مفاهيم جمل الاسمية الأساسية في مفهوم الناس. وهذه العوامل مجملًا تبحت عن كان وأخواتها التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ثم إن وأخواتها التي تنصب الاسم وترفع الخبر و ظن وأخواتها التي تنصب المفعولين. فمما يبدو عن هذا موقف أبي حيان بين المدارس النحوية حول هذه العوامل الناسخة. وفي أكثرها موقف أبي حيان بين مدرستي البصرة والكوفة وهما من المدارس التي شاع الاختلاف عنهما حول النحو.

فلذلك تقوم الباحثة بالمحاولة في بحث موقف أبي حيان في النحو بالنظر إلى المدارس النحوية بعنوان **موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة**. ويرجى من هذا البحث أن ينكشف ما غمض من موقف أبي حيان النحوي بين هاتين المدرستين. وأيضاً أن يفيد هذا البحث لمن يحب ويحتاج أن يطالع في علم اللغة العربية وفي النحو خاصة.

ب. أسئلة البحث

استناداً إلى خلفية البحث التي تم وصفها مع كشف المشكلات تقوم الباحثة إلى الأسئلة التالية:

- ١- ما هي الآراء البصرية في كتاب أبي حيان "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" ؟
- ٢- ما هي الآراء الكوفية في كتاب أبي حيان "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" ؟
- ٣- ما هي الآراء المختلفة عن البصرية والكوفية في كتاب أبي حيان "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" ؟

ج. أهداف البحث

ومن الأسئلة المذكورة السابقة، ظهر أن هذا البحث سيهدف إلى ما يأتي:

- ١- أن يصف ويستكشف الآراء البصرية في كتاب أبي حيان حيان "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل".

٢- أن يصف ويستكشف الآراء الكوفية في كتاب أبي حيان "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل".

٣- أن يصف ويستكشف الآراء المختلفة عن البصرية والكوفية في كتاب أبي حيان "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل".

د. فوائد البحث

إن لهذا البحث فوائد كثيرة تنقسم إلى ما يأتي:

١- الفوائد النظرية

- أن يكون هذا البحث تعريفا لموقف أبي حيان الأندلسي على مدرستي البصرة والكوفة

- أن يكون هذا البحث زيادة للمعلومات والمراجع لكل من يبحر في علم اللغة وفي النحو خاصة

٢- الفوائد التطبيقية

- أن يكون هذا البحث خبرا جديدا في تطور اللغة العربية في العالم وخاصة عن مبحث النحوي التطبيقي

- أن يكون هذا البحث دراسا سابقا عن النحو للباحثين عامة وخاصة لطلاب جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

هـ. حدود البحث

كي يكون هذا البحث مخلصا عن توسع الكلام ، قامت الباحثة بمبحث موقف أبي حيان في النحو بين مدرستي البصرة والكوفة تحديدا بمبحث كان وأخواتها اقتصارا.

و. الدراسات السابقة

قد سبق عديد من البحوث و المقالات تبحث عن أفكار اللغويين في النحو خاصة في مدارسه. ولكن لم يظهر أي بحث عن آراء البصرية من كتاب أبي حيان خاصة في مبحث كان وأخواتها. وبذلك تقدم الباحثة هنا دراسات سابقة:

أولاً: "موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتاب المقاصد الشافية (دراسة وصفية تحليلية)"، لهالة موسى محمد القبط، بحث جامعي للحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة (٢٠١٤). في هذا البحث يناول الباحث كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. قام الباحث بالتعريف عن الكتاب وصاحبه للوصول إلى مسائل الخلاف اللغوي التي عرض لها في الموضوع بين مدرستي البصرة والكوفة وقام الباحث بتصنيف تلك المسائل صرفياً ونحوياً في أقوال العلماء فيها خاصة بعلماء البصرة والكوفة وأدلة كل فريق منهما لموقف الشاطبي في كل مسألة ومدى موافقته للبصريين أو الكوفيين أو مخالفته لهما من خلال مناقشته وترجيحه الذي أظهر أنه بصري المذهب.

ثانياً: "العرض المصطلحي في الدرس اللغوي بين مدرستي البصرة والكوفة" لرزق بلعبس، بحث في مجلة العلوم الإسلامية والحضارة (٢٠١٨) بحث عن اختلاف البصريين والكوفيين الذي يشمل على نقاط عديدة في التفكير النحوي من أهمها المصطلح وكيفية صناعته وعرضه. والنتيجة من هذا البحث أن البصريين والكوفيين يختلفون من حيث منهج الدراسة. فإن الكوفيين يعولون عليه وربما بنوا عليه باباً أصيلاً في دراستهم غير أن الخلافات بين المدرستين لا تتوقف هاهنا بل تجري حتى الجزئيات في الدرس النحوي.

ثالثاً: "نماذج من مآخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، بحوث اللغة العربية لعلي عبد رومي النائلي، كلية الطب البيطري جامعة القادسية (٢٠١٧). بحث في هذه الدراسة عن مسائل الخلافية بين أبي حيان وابن مالك التي تسهم في إثراء الفكر النحوي ويخصص الكلام على نماذج من مؤاخذات أبي حيان على ابن مالك في كتاب "التذييل والتكميل في شرح التسهيل" لأبي حيان ويقصد منها مناقشة تلك النماذج وتأصيلها والحكم بصحة أو خطأ ما ذهب إليه أبو حيان في مؤاخذاته على ابن مالك.

ز. منهج البحث

أ) نوع البحث ومدخله

إن نوع البحث الذي تستخدمه الباحثة هنا هو البحث المكتبي. وأنه بحث علمي يتعلق بالعناصر التي تحصل من البيانات المتصفة المكتبية بتحقيق القراءة والكتابة والتحليل. وباختصار أن هذا نوع البحث الذي ينحصر على الكتب العلمية وبالرفض على البحث الميداني (مستिका، ٢٠٠٨: ٢-٣)

وتستخدم الباحثة منهج البحث الشخصي كمدخل. وكان هذا المدخل إحدى من منهج الكيفي لمعرفة آراء شخص من حيث سيرته وتأليفه وما يجري على ذلك، ولمعرفة أثره في عصر حياته وما بعده (عارف فرحان و أغوس ميمون، ٢٠٠٥: ١٥-١٧).

ب) مصادر البيانات

كما قال سوهرسيمي أريكونتا أن مصادر البيانات هي مصادر التي أخذ منها البيانات أو هو ما يصدر منه البيانات التي تناسب بالمراد (نوردين و هارتاتي، ٢٠١٩: ١٧١). وتنقسم مصادر البيانات في هذا البحث إلى المصدر الرئيسي والمصادر الثانوية:

- المصدر الرئيسي: وهو مصدر الذي أخذت منه البيانات مباشرة (توكان، ٢٠١٦: ٧٥). وفي هذا البحث كان المصدر هو كتاب "التذليل والتكميل في شرح التسهيل" لأبي حيان الأندلسي النحوي.
- المصادر الثانوية: وهو مصدر ثانى الذي أخذت منه البيانات (موهارتو و أمباريتا، ٢٠١٦: ٨٣). فالمصادر الثانوية في هذا البحث تكون عديدة من كتب النحو والمقالات والبحوث محددا بما يبحث عن مدرستي البصرة والكوفة وأبي حيان.

ج) طريقة جمع البيانات

تستخدم في هذا البحث طريقة التوثيقية. وهي محاولة تناول البيانات من مطالعة الكتب و المقالات وغيرها من المصادر المناسبة (عارف فرحان و أغوس ميمون، ٢٠٠٥: ١٥-١٧). واستخدام هذه الطريقة محدد بالكتب المتعلقة بالمدارس النحوية والتي يؤلفها أبو حيان خاصة في علم النحو وأيضا بحوث علمية التي لها علاقة بالنحو عامة وبهذا البحث خاصة.

د) طريقة تصديق البيانات

صداقة البيانات هي تصوير القيم المستقيمة وتوفير الأساس المطبق و تجويز اتخاذ القرار عن الثبوت والتجرد عن خمولية الموضوع وقراراته (موليونج، ٢٠١٦ : ٣٢٠) وفي هذا البحث تستخدم الباحثة طريقة التثليث، وهي تفتيش البيانات من عدة البيانات بأية طرق ووقت المكونة من تثليث المصادر وتثليث البيانات (سوغيانا، ٢٠٠ : ٣٧٢) وطريقته كما يلي:

- جمع النصوص المتعلقة بمبحث كان وأخواتها لمدرستي البصرة والكوفة
- ارتباط البيانات وتوقيفها
- إعادة النظر لنتائج البيانات المكتسبة

هـ) تحليل البيانات

إن هذا البحث سيستخدم التحليل التصنيفي. يعني هذا التحليل يهتم بالحقل المعين لتصوير المشكلات في هذا البحث حيث تقدر الباحثة أن تحلل البحث تحليلًا دقيقًا وتحصل منه النتائج الجيدة وكذلك النتائج على نوعها (سوجيونو، ٢٠١٧ : ١٥٤) وفي هذا التحليل خطوات، وهي تخفيض البيانات الموجودة لتحصل على البيانات الأساسية وتركيزها على نوعها في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل. ثم تأليف البيانات جمعًا ترتيبًا حسب النقاط المناسبة بمبحث كان وأخواتها ثم تؤول الباحثة على النقاط المؤلفة التي تحتاج إلى الشرح والبيان المناسبين بالنقاط حتى تكون النقاط مبينة لقراء هذا البحث عن موقف أبي حيان بين مدرستي البصرة والكوفة.

الباب الثاني

الإطار النظري

أ- المدارس النحوية

إن النحو كسائر المعارف الأخرى هو علم الذي لا بد أن يكون، وأن يشارك في التراث العلمي القديم. فهذا يفضي بنا إلى أن نعرض للنحاة على التراخي العصور، والقدر الذي ساهم به كل منهم في بناء هذا الصرح الشامخ وما منهج كل منهم في هذا الدرس اللغوي. وهذا أيضا ليفضي بنا إلى أن نعرض لما يدعي الخلاف النحوي وكيف كان، ويمكن أن يكون الدارسون على بينة مما يقال في "المدارس النحوية" (السامرائي، ١٩٨٧: ١٢)

لم يطلق عند القدماء كلمة "مدرسة" على مسائل الخلاف في النحو القديم، فلم يؤثر عنهم مصطلح "المدرسة البصرية" و "المدرسة الكوفية" ولا "مدرسة بغداد". ولكن كان من قولهم مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ومذهب البغداديين. وقد يرد في قولهم مذهب الأخفش ومذهب الفراء ومذهب سيبويه وغير ذلك (السامرائي، ١٩٨٧: ١٢).

فلفظ "المدرسة" قد استحسنوه المعاصرون فتستعاروها في مادة الخلاف النحوي كما استعاروها في مسائل أدبية أخرى. فكان أول من يستعمل هذه المصطلح هو أحمد أمين في كتابه "ضحى الإسلام" الذي قد نشر عام ١٩٣٣ حيث ورد فيه مصطلح "مدرستا البصرة والكوفة". فكان ظهور هذا المصطلح في العصر الحديث بدلا من مصطلح "مذهب" عند الدارسين (تميم الله، ٢٠١٤: ١٤٢) ولعل من هذا ما ذهب إليه الباحثون في تاريخ النحو والنحاة فأثبتوا مصطلح "المدرسة" في نحو البصريين والكوفة وبغداد. ثم قالوا "مدرسة" المصريين والمدرسة الإفريقية ومدرسة الأندلسيين غير أنه في التراث النحوي لا يوجد أن جمهرة النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم ولم ينطلق هؤلاء من أقطار متعارضة. ولكنهم قد يختلفون في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل. فكان هؤلاء طريقة أي مذهب ولأولئك طريقة آخر.

وقد يكون الاختلاف بين بصري وبصري كما كان بين كوفي وكوفي آخر. ولا يعدم أن توجد موافقة البصري مع الكوفيين فالعكس (السامرائي، ١٩٨٧: ١٣).

جاء في لسان العرب أن كلمة المدرس هو الموضع الذي يدرس فيه. والمدراس هو البيت الذي يدرس فيه القرآن. فأما المدرسة هو مكان التدريس والدرس وجمعه مدارس. فهذا يدل على معنى المدرسة لغة. أما في الاصطلاح قد عرف الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن المدرسة تعني "اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون". ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن المدرسة هي "وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو". ولا بد من هذا أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج التابحون الذين يقتفون خطاه وتبنون منهجه ويعلمون على تطويره والدفاع عنه (تيمم الله، ٢٠١٤: ٢).

وأكد الحديثي على أن المدرسة ما هي إلا "مجموعة من النحاة الواضعين لهذا العلم العاملين على إيجاده وتنميته وتنظيمه وتطبيق منهجه وأصوله كما تشمل كل من اتبع هذه المجموعة النحوية. وبهذا قالت الحديثي بأن تسمية المجموعات باسم مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ومدرسة مصر ومدرسة الأندلس لن تغير المفهوم الذي شاع وعرف على نحو كل بيئة من هذه البيئات وخصائصه. فاستخدام كلمة "مدرسة" لا يغير شيئاً من الواقع ولن يحتم على الباحثين وجود مناهج مختلفة كل الاختلاف للدراسة النحوية في كل بلد. وينبغي أن يؤكد أيضاً بأن اختلاف البصريين والكوفيين لم يكن اختلافاً نشأ عنه نحوان متعارضان وإنما هو اختلاف في المنهج لمعتمد وفي النظرة الخاصة التي فرصتها كل من البيئتين وما أحاطوا من ظروف اجتماعية أو ثقافية أو لغوية (الحديثي، ١٣-١٤)

ب- مدرسة البصرة

إن تاريخ مدرسة البصرة هو تاريخ النحو العربي. فقد كان لأهل البصرة في العربية قدمة، و بالنحو ولغات العرب والغريب عناية (تيمم الله، ٢٠١٤: ١٦٣). كثيرة من التأليف التي تحدثت عن نشأة النحو العربي، ولم أعثر على كتاب واحد يعزو نشأة

النحو العربي في غير مدينة البصرة. وقال الجحامي: وكان لأهل البصرة في العربية قدم وبالنحو ولغات العرب عناية. وفي حديث ابن النديم (٣٨٥ هـ) عن نحاة البصرة والكوفة، قل: وإنما قدمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ". ومن المحدثين يشير الطنطاوي إلى سبق البصرة في وضع النحو، في حديثه عن الطور الأول من أطوار نشأة النحو العربي، فيقول: هذا هو الطور الذي استأثرت به البصرة صاحبة الفضل في وضعه وتعهده في نشأته، والكوفة منصرفه عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والنوادر، زهاء قرن، اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أب الأسود حتى تأصلت أصول منه كثيرة وعرفت بعض أبوابه (قدوم، ١١)

- مصادر مدرسة البصرة

أما مصادر المدرسة البصرة ثلاثة. المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءته: فإن القرآن الكريم يعد مصدراً لكثير من العلوم الإسلامية. فهو أولى الكلام العربي الذي يجب أن يحتج به. والأئمة جميعاً متفقون على ذلك لأنه النص الوحيد الذي يستطيع الدارس الاطمئنان إلى صحته، فهو أصح كلام وأبلغه. استفاد النحاة من آياته البينات في كثير مما استنبطوه من قواعد نحوية وتطبيقها إما عن طريق الاستشهاد بها، أو استنباط بعض القواعد النحوية كما استفادوا منه في مناظراتهم ومحاوراتهم اللغوية والنحوية. فكان سببويه يعد القرآن الكريم عنده مصدراً مهماً في استنباط القواعد النحوية أو للاستشهاد على القواعد التي قررت ووضعت. فهو يأتي بالشاهد القرآني ليدعم القاعدة التي توصل إليها وما ساقه عليها من الشواهد التي تدل على أهمية القرآن الكريم عنده (قدوم، ١٢)

والمصدر الثاني هو السماع. ويقصد بالسماع الأخذ عن الأعراب الفصحاء ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم ومتابعتهم في حياتهم اليومية وشؤونهم المعيشية. جاء في أخبار النحويين البصريين: كان الأصمعي صدوقاً في الحديث وأكثر سماعه عن الأعراب وأهل البادية. وقال له بعض الأعراب وقد رآه يكتب كل شيء:

ما أنت إلا الحفظة تكتب لفظ اللفظة

إذن لقد كان من معايير الفصاحة التي أخذ بها نحاة البصرة الأوائل خلوص اللغة من التأثيرات الخارجية. ولذلك حرصوا على وضع ضوابط دقيقة في المادة اللغوية التي بنوا عليها قواعدهم (قدوم، ١٣)

والمصدر الثالث هو القياس. قال أبو البركات الأنباري النحوي (٥٧٧ هـ) "اعلم أن القياس في وضع للسان.. والقياس في عرف العلماء هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع (السيوطي، ١٥٠٥: ١٢٨). وهذا المصدر عقلي محض يمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تطرق سمعه من قبل (قدوم، ١٥).

كان قياس الدارسين البصريين متميزا عن قياس الكوفيين. فالبصريون يقيسونه على لسان العرب الأول وليس على لغة قطربل. وهذا يعني أن البصريين ما كانوا يميزون القياس على كل ما يسمع من لغات العرب كما يفعل الكوفيون بل كان قياسهم على لغات العرب قبائل معينة خصوصها بالفصاحة.

ويعلق عبد الرحمن السيد على قياس البصريين قائلا: صح قياس البصريين بل كان أصح الأقيسة كما كانت شواهدهم أصح الشواهد؛ ذلك لأنهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم. فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم التي ليس فوقها غاية. وإذا خالف السماع الكثير القياس رجحوا جانب السماع على جانب القياس؛ غدا لا خير في قياس لا يؤيده سماع (عبد الرحمن السيد: ٢٤٤).

- خصائص مدرسة البصرة

وأما خصائص مدرسة البصرة كما ذكر الدكتور المخزومي أن البصريين يحكمون المنطق في الظواهر اللغوية ويخضعون الأصول إلى أحكام العقل ويصطنون أساليب المتكلمين في إثبات أصل أو توضيح قاعدة. وهم يعتدون بالقياس ويجعلونه أصلا من أصولهم ويتوسعون فيه وفي التعليل (ضيف، ١١١٩: ١٨-١٩) ويشددون في الأخذ بالقراءات القرآنية وإنهم لا يحتجون بالحديث الشريف بل يرفضونه (المخزومي، ١٩٨٧:

٥٧-٦٢) ويطرحون الروايات الشاذة ويطردون في القواعد اطرادا واسعا (تميم الله، ٢٠١٤: ١٧٠).

- أشهر نخاة البصرة

وكانت البصرة قد اشتهرت بمن يجهدون في النحو العربي على اختلاف أطواره. منها أبو الأسود الدؤلي. وهو ظالم بن عمرو. وقيل أنه واضع النحو على الصحيح بتعليم علي كرم الله وجهه فهو أول من دون في النحو كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. توفي أبو الأسود بالبصرة في الطاعون الجارف سنة (٦٩ هـ) (الطنطاوي، ٥٦). وبعده يطبقون البصريون إلى طبقات. فكان في الطبقة الأولى من البصريين نصر بن عاصم الليثي (ت. ٨٩ هـ). وهو من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي. أخذ عنه القراءة والنحو وهو عالم بالعربية فصيحاً لدرجة أنه كان "يفلق العربية تفليقا". ثم عنيسة بن معدان الفيل المهري (ت. ١٠٠ هـ). وهو ممن يختلف إلى أبي الأسود لتعلم العربية حتى يعد من أبرع أصحاب أبي الأسود. وعبد الرحمن بن هرمز (أبو داود الأعرج) وميمون الأقرن و يحيى بن يعمر العدواني الذي يكنى بأبي سليمان. ثم في الطبقة الثانية اشتهر ابن أبي إسحاق الحضرمي البصري (ت. ٨٩ هـ). ثم عيسى بن عمر الثقفي (ت. ١٤٩ هـ). وأبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني التميمي (ت. ١٥٤ هـ) وهو من أحد القراء السبعة واشتهر بأيام العرب ولهجات القبائل.

واشتهر في الطبقة الثالثة الأخفش الأكبر وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أول الأخافشة الثلاثة المشهورين الذي توفي سنة (١٧٧ هـ). ثم أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (ت. ١٧٥ هـ). وهو واضع فن الموسيقى العربية وواضع علم العروض والقافية وأول من دون معجما في اللغة. ثم أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب (ت. ١٨٢ هـ). يعد من مرجع الأدباء والنحويين في المشكلات. ثم اشتهر في الطبقة الرابعة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الذي لقب بسيبويه. يعد من النخاة البصرية المشهورة حيث كان أخذ عن كثير من المشايخ منهم الخليل ويونس بن حبيب والأخفش الكبير وعيسى بن عمر وأخرج للناس كتابا في النحو المشهور بـ"الكتاب"

ويجعلونه مصدرا أما في النحو سابقا وحاضرا. ثم أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المشهور باليزيدي الذي توفي سنة (٢٠٢هـ).

ثم كان في الطبقة الخامسة الأخفش الأوسط هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت. ٢١٥هـ). كان من أشهر النحاة ذكرا في النحو. و قطرب أبو عبي محمد بن المستنير (ت. ٢٠٦هـ) صاحب كتاب العلل. ثم اشتهر بعد ذلك في الطبقة السادسة الجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق (ت. ٢٢٥هـ) والتوزي وهو أبو محمد عبد الله بن محمد (ت. ٢٣٨هـ) والمازني وهو أبو عثمان بكر بن محمد (ت. ٢٤٩هـ) وأبو حاتم السجستاني وهو سهل بن محمد (ت. ٢٥٠هـ). ثم يأتي بعده في الطبقة السابعة أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الذي توفي سنة (٢٨٥هـ).

ج- مدرسة الكوفة

أسست البصرة صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك، على الأقل حتى في منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار وقلما نظرت في قواعد النحو (ضيف، د.ت). وفي الحقيقة أن الكوفة تأثرت بالبصرية ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجا خاصا حتى أصبح لها مدرسة. فمن هذا لا يكاد أن توجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان بصري وكوفي (الراجحي: ١٩٨٠).

وكان للبصرين أثر في تلقي الكوفيين علوم اللغة كما كان كثير من علماء الكوفيين يشدون الرحال إلى طبقات حلقات الدرس فيها. وكان بعض علماء البصريين يقصد إلى الكوفة ويتصدر للتدريس فيها. فمن حركة التواصل هذه كان لها أثر في تناقل الخبرات والأخبار. فما حدث في البصرة يوجد صداه في الكوفة والعكس (المخزومي، ٢٠٠٢).

ذكر أن الكسائي والفراء هما من أسسا المدرسة الكوفية حيث رحلا إلى البصرة وأخذ عن علمائها كما قال د. مهدي المخزومي: "كان الكسائي والفراء إنما عرفا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة وتخرجهما بشيوخ بصريين". وبعد ذلك يعد

ظهور ثعلب في الكوفة وتعصبه للمذهب هو إيذان بانتهاء حركة ونشوء حركة أخرى. ففيها المجالس والمناظرات بينهم وبين زعامة البصرة ممثلة بالمبرد وتلاميذها الذين انحاز بعضهم لفريق الآخر كما انحاز الزجاج إلى المبرد (المخزومي، ٢٠٠٢)

واستمرت المدرسة قرناً ونصفاً من الزمان، من منتصف القرن الثاني تقريباً إلى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري، حيث انحطت مكانتها، بسبب طبيعة العصر الذي تأثر بالعلوم العقلية وخاصة الفلسفة كالمناطق، وسبب هو أن مدرسة الكوفة لم يتوفر لها علماء بقدره الفراء لينافح عن المدرسة ويرفع لواءها (البابلي، ٢٠٠٨)

- مصادر مدرسة الكوفة

لقد اعتمد الكوفيون في وضعهم للنحو العربي على السماع والقياس. أما السماع فقد تساهلوا في الثبوت من صحة المسموع برواية أمين وأقوال سلامة. فأخذوا عن حماد الراوية (ت. ١٥٠هـ) وخلف الأحمر (ت. ١٨٠هـ). كلاهما متهم بصنع الشعر ونسبهما إلى غيره من الأقحاح. فبيدوا أن الكوفيين لم يكن عندهم قيود للسماع كما كان البصريون (الطنطاوي،). وذكر في كتاب الفراء (معاني القرآن) ما يوضح أنه يجود السماع حيث يقول: "العرب يقول أنشدني بعض العرب وسمعت أعرابي ومثله من كلام العرب لم أر ذلك عن العرب" (الفراء، ١٩٨٣)

أما القياس فلم يشترطوا له كثرة كاثرة بل قاسوا على الشاهد الواحد ولو جاء مخالفاً المتفق القياس عليها. فما أوله البصريون أو اعتبروه شاذاً أو ضرورة قبله الكوفيون وجعلوه مقيساً عليه (السامرائي: ٢٠٠٧).

ومن أمثلة القياس عند الكوفيين: إجازتهم تقديم معمول الخبر "ما" النافية عليها، نحو: طعامك ما زيد آكلاً. وحجتهم في ذلك أنهم قاسوا "ما" على "لم-لن-لا" لأنها نافية. وهذه الأخرى يجوز تقدم معمول ما بعدها عليها، نحو: زيداً لم أضرب، وعمراً لن أكرم. فإذا جاز التقديم مع هذه الأخرى جاز مع ما (الأنباري: د.ت)

- خصائص مدرسة الكوفة

من الخصائص العامة لمدرسة الكوفة هي أن الكوفة يعتدون بالمثل الواحد ويعممون الظاهرة الفردية والقياس عليها. وإذا ما اصطدمت الأمثلة في النحو البصري بأصل منها فزعوا إلى التأويل البعيد لأنها توضع لتلائم الأصول الموضوعية وإلا وصف بالشذوذ والندرة وأما الكوفيون فيغيرون الأصول لتكون على وفق الأمثلة المستعملة المسموعة. وأيضا أنهم يبتعدون عن الافتراضات والتكهنات وأصول المنطق والقيام على تذوق اللغة والحس بطبيعتها (المخزومي، ١٩٨٦)

- أشهر نخاة الكوفية

كان من أشهر النخاة من الكوفة هو أبو جعفر الرئاسي (١٨٧٠هـ) ومعاذ الهراء (ت. ١٨٧٠هـ). ثم الكسائي (ت. ١٩٩هـ) وهو على بن حمزة من أصل فارسي ولد ونشأ بالكوفة وتلقى عن أكثر القراء. ثم أبو زكريا الفراء (ت. ٢٠٧هـ) يدرس من الكسائي ومن كتبه الكتاب الكبير ولغات القرآن. زياًتي بعده هشام الضرير (ت. ٢٠٩هـ) وابن السكيت (ت. ٢٤٤هـ) وثعلب (ت. ٢٩١هـ) (عبد الرحمن: ١٩٩٣).

د- أسباب الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة

إن الخلاف النحوي بين هاتين المدرستين يعود إلى أسباب، منها:
الأول: الأسلوب والطريقة التي تقلدها المدرسة في السماع والقياس والتعليل. مثل تحديد السماع والقياس عند البصريين بالعكس عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية وتوسعوا القياس حتى على القليل الشاذ. وربما أيضا موقع الجغرافي متأثر حيث كون البصرة على خليج العربي فيختلط عملتها بغير العرب بسهولة نتيجة الملاحة البحرية إضافة إلى القياس على الكثرة المطردة. وحيثما كانت الكوفة في وسط العراق فكانت قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة ومع ذلك كان انشغالهم بالفقه يجعلهم إلى التوسع في السماع والقياس. والثاني: كان التنافس العلمي وإثبات الذات أمر غريوي في جبلة الناس كلهم سواء كان على

مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس. والثالث: العصبية الإقليمية والرابع: الثقافة وطريقة التفكير (الطنطاوي: د.ت.).

وكل الأسباب المذكورة تنتج إلى أثر واضح في الدراسات اللغوية قديما وحديثا. منها كثرة المؤلفات التي صنف في مجال الدراسة اللغوية وكمال نضوجها، وظهور المدارس النحوية المتعددة بمسمياتها المختلفة، وكثرة الأدلة والحجج بينهم. وتباينت الطرق في التعليم وغيرها حتى لا يكاد توجد مسألة في النحو إلا وفيها مذهبان بصري وكوفي (ابن خلدون: د.ت.).

ذ- أبو حيان النحوي، تاريخه وأفكاره

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي. وقد اتفق معظم من ارخوا له على هذا النسب واللقب. ويسمون أبو الفدا وابن الوردى والسيوطي بأبي حيان المغربي (الطنطاوي: ١٩٩٥).

وذكر المؤرخون أن أبا حيان كان أصله جياني وهو إحدى مدن الأندلس الوسطى. ولد بمطخارش "من ضواحي غرناطة" في العشر الاخير من شوال سنة ٦٥٤ هـ (١٢٥٦ م) وقال الاخر أنه ولد سنة ٦٥٢ هـ. وتلقى عن كثير، منهم ابن الضائع ودرس بين ظهرائهم، ثم هاجر وضرب في مغارب الأرض ومشارقها وأخذ عن كثير ممن لقيه، ثم انتهى به المطاف إلى القاهرة فأخذ عن ابن النحاس، وتصدر في الجامع الأقمر وصنف كثيرا، فمن مؤلفاته النحوية: "التذيل والتكميل في شرح التسهيل" وملخصه "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، وكان على مذهب ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث، لذا رد على ابن مالك في شرحه على التسهيل بكلام مسهب (الطنطاوي: ١٩٩٥).

أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الآبدي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ وأبي جعفر اللبلي، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمئة وخمسين شيخا، منهم

أبو الحسين بن ربيع وابن أبي الأحوص والرضي والشاطبي والقطب القسطلاني والعز الحرائي (بدر الدين، ١٤٢٨ : ٧٥/١).

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطي والتقي ابن دقيق العيد والتقي رزين وأبو اليمين بن عساكر. وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته. وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي وولديه والجمال الأسنوي وابن أم قاسم وابن عقيل والسمن وناظر الجيش والسفاقسي وابن مكتوم وخلائق (بدر الدين، ١٤٢٨ : ٧٥/١).

قال الصفدي: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، وكان ثبنا قيما عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وخصوصا المغاربة، وأقرأ الناس قديما وحديثا وألق الصغار والكبار وصار تلامذته أئمة وشيوخا في حياته، والتزم ألا يقرئ أحدا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته (الحديثي، ١٩٦٦ : ٢٧٧).

هـ - مفهوم النواسخ عند البصريين

لم توجد كلمة النواسخ اصطلاحا في النحاة إلا بعد سنة ٦٤٣ هـ أي في منتصف الثاني من القرن السابع للهجرة وجاء بتلك الكلمة ابن مالك بمعناها الاصطلاحي فقد ذكرها في شرح العمدة حيث قال في معرض حديثه عن المبتدأ "أنه الذي تدخل عليه العوامل التي تسمى نواسخ المبتدأ وهي كان وأخواتها وحسبت وأخواتها والتمثيل بعمل كان وإن وحسبت في المبتدأ والخبر مغن عن التمثيل بأخواتها" (النعيمي، ١٩٧٧ : ١٩). وفي الألفية قال (عبد الرحمن، ٢٨١/١):

والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بأن ذي موصلا

فأما النواسخ عند البصريين يفهم من مبحثهم بكلام العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر. وهذا المبحث يتشقق في المباحث الواسعة التي تكاد لا تتحد باختصار.

ولعل ما نبرز بعد سيفهم القارئ عن مباحث النواسخ عند البصريين باختصار. فالعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كما برز في كتاب سيويه من البصريين ينقسم إلى ستة فصول: الأول كان وأخواتها والثاني المشبهات بليس والثالث أفعال المقاربة والرابع أفعال القلوب والخامس الحروف المشبهات بالفعل وهي إن وأخواتها والسادس لا التي لنفي الجنس. ويقتصر هذه الفصول إلى قسمين؛ أفعال وحروف. فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها (أفعال القلوب) والحروف إن وأخواتها والمشبهات بليس ولا التي لنفي الجنس. وفي هذا البحث يتحدد في مبحث كان وأخواتها والمشبهة بليس الذي من أخوات كان (النعمي: ١٩-٢٢).

- مفهوم كان وأخواتها

ومن أخوات كان أصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضي يزال وانفك وبرح وفتئ وفتأ. ذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه بالفاعل وقع ذلك في عبارة المبرد وعبر سيويه باسم الفاعل (سيويه: ٢١/١). واستدل الأول باتصال الضمائر بها وهي لا تتصل إلا بالعامل وينصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئا لأنها بأفعال ليست صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه وإنما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول كما ذهب سيويه (السيوطي: ٤٠٩/١)

- مكانة كان من كلم

قد اتفق البصريون أن كان وأخواتها أفعال وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا لأنها لا تدل على المصدر ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن تدل على المصدر فلما لم تدل على المصدر دل على أنها ليست أفعالا و الصحيح أنها أفعال وهو مذهب الأكثريين والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه. الوجه الأول أنها

تلحقها تاء الضمير و ألفه وواوه نحو كنت و كانا و كانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما أشبه ذلك والوجه الثاني أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول قامت المرأة و هذه التاء تختص بالأفعال والوجه الثالث أنها تتصرف نحو كان يكون وصار يصير وأصبح يصبح وأمسى يمسي وكذلك سائرهما ما عدا ليس (أبو سعيد، ١٣٠)

وتتحتز من ذلك ليس في كونه فعل أم لا؟ قد صرح سيبويه في أكثر موضع (سيبويه: ٢١، ٤٦/١، ٢٣٥) بأنها فعل ولكنها لا تصرف تصرفه وقد استشهد لها بقول الشاعر:

أليس أكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجد

في هذا البيت قدم ليس فافرد كما تقول: ضرب قومك بنو فلان لأنها فعل وكما أن الفعل يفرد إذا تقدم على الفاعل فكذا حال ليس هنا (سيبويه: ٣٧/٢). وكما أن الفعل يتصل به نون الوقاية وضمير المفعول فكذا ليس إذ تقول: ليسني وإن كان ذلك قليلا في لغتهم ولكنه عربي فصيح سمع من العرب (النعمي: ٢٨).

ومع ذلك ذكر سيبويه رأي القائلين بأنها مثل "ما" إلا أنه يقول بأن ذلك قليل لا يكاد يعرف وكل شواهد لا يكفي لما ذهب غيره من حرفة ليس بل هي عنده مؤولة على أن في ليس اضمارا هو اسمها فخيرها هو الجملة بعدها. نحو: ليس الطيب إلا المسك. فنصب المسك بعد ليس للضمير المقدر بعدها الذي هو اسما لها (نعمي: ٢٩). وأما كون ليس لا تصرف كأخواتها إذ لا يأتي منها فاعل ولا مصدر ولا مشتقات فجعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو لأنها ضارعتها فعوملت معاملة ما هو بمنزلة الفعل وليس فعل (سيبويه: ٣٦١/٢)

- معاني هذه الأفعال:

١. كان: لتعين الزمن. فحين تقول: كان عبد الله أخوك إنما أردت أن تخير عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى (سيبويه: ٢١).
٢. ليس: للنفي المطلق (سيبويه: ٣١١/٢).

٣. ما زال وما برح بمعنى واحد. هذا لأن سيبويه حين يتحدث عن معنى ما زال فيقول: ما زلت أفعل ما برحت أفعل ولا يذكر ما معنى برحت (سيبويه: ٣٧٢/٢).

٤. أما الأفعال الباقية لم توجد في قول سيبويه معنى أي منها وهو ناقص. إنما أورد معاني عدد منها تامة (النعمي: ٣٠).

- تقسيم أفعال كان وأخواتها:

قد قسم سيبويه هذه الأفعال إلى قسمين التامة والناقصة. فالتامة تحدث عن استعمالها مكتفية بالمرفوع بعد أن أورد استعمال الرافعة الناصبة ولم يفته ان ينبه إلى تغيير معانيها حين تكتفي بالمرفوع. فقول "كان عبد الله" بمعنى خلق. وقول "كان الأمر" بمعنى وقع ودام أي ثبت. فأصبح وأمسى بمنزلة قولك استيقظ ونام. وأما الأفعال الناقصة عند سيبويه هي أفعال تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب كما يرفع الفعل وينصب ويسمى اسمها فاعلا وخبرها مفعولا (النعمي: ٢٥-٢٦).

- عملية كان وأخواتها

تعمل كان وأخواتها برفع الاسم ونصب الخبر. وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين. منها ما يعمل هذا العمل مطلقا بلا شرط، وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس (عبدالرحمن: ١: ٢٦٣). ومنها ما يعمل بشرط وهو قسمان أحدهما أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أو شبه نفي يعنى النهي. وهو أربعة زال وبرح وفتى وانفك، محو: ما زال ريد قائما. وأما الثاني مما يعمل بشرط أن يسبقه ما المصدرية الظرفية وهو دام، نحو: ما زلت طالبا مادمت حيا، أي مدة دوامي حيا (حسن: ١/ ٥٦٧). ونأتي لكم بالجدول كي تفهمون جيدا:

عوامل	شرط العمل	نحو
كان	-	وكان للأوابين غفورا
ظل	-	ظل وجهه مسودا
بات	-	باتت فاطمة مصدوعة
أضحى	-	أضحى سليمان نشاطا

أمسى	-	أمسيت بتبسمك طربا
صار	-	وصار شوقي حبا جما
ليس	-	ليس لي خير العمل
زال	أن تتقدمه نفي أو شبهه	ما زلت طالبا
برح	أن تتقدمه نفي أو شبهه	ما برح زيدٌ مشتاقاً
فتى	أن تتقدمه نفي أو شبهه	ما فتى خالد راضياً
انفك	أن تتقدمه نفي أو شبهه	ما انفك يفعل
دام	أن تسبقه ما المصدرية الظرفية	وإني لعبد الضيف ما دام نازلا

وكان في عملية كان وأخواتها يجوز التقديم والتأخير كما جاز في باب المعرفة ولجاء النكرة اسماً لكان في موضعين، وهما أن يكون الكلام نفياً عاماً ويكون الاسم متبوعاً بالتبعية. ويندرج تحت هذا ثلاثة فروع يجوز الأول منها دون الاثنين الآخرين وهي إذا جاء بعد التبعية معرفة جاز الإخبار. و إذا جاء بعده نكرة فلا يجوز الإخبار وكذا إذا كان يخلو من التبعية، أي فلا يجوز أيضاً (النعمي: ٣٤).

وأما خبر كان ففيه الحكم حول التقديم وتأخيره. الأول في تقدمه على الاسم وهو في أربع حالات: وجوب التقديم ووجوب التأخير وجواز الأمرين والتقديم أرجح وجواز الأمرين بلا ترجيح (النعمي: ٣٥):

١. وجوب التقديم: يجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم محصوراً، نحو: ما كان أخاك إلا زيد. ومنه قوله تعالى: "ما كان حجتهم إلا أن قالوا..". (سيبويه: ٢٤/١).
٢. وجوب التأخير: ثم إذا كان الخبر محصوراً ويتقدم الاسم فيجب أن تأخر، نحو "ما كان أخوك إلا زيدا كما قال "ما ضرب أخوك إلا زيدا (سيبويه: ٢٤/١).

٣. جواز الأمرين والتقديم أرجح: وهذا إذا كان الخبر ظرفاً فيجوز أن يتقدمه على الاسم ونعته، نحو: ما كان فيها أحد خير منك. أو يتأخره عنهما، نحو: ما كان أحد خير منك فيها. بل يجوز أن يجعله يتوسط بين الاسم ونعته، نحو: ما كان فيها أحد خير منك. إلا أن الأحسن هو الأول وهو تقدمه على الاسم (سيبويه: ٢٧/١)

٤. جواز الأمرين بلا ترجيح: يجوز في الخبر التقديم والتأخير دون ترجيح عند سيبويه إذا لم يكن الخبر ظرفا سواء كانا معرفتين أم نكرتين أم نكرة ومعرفة. وهذا مثل قول: كان عبد الله أخاك. فإن شئت قلت كان أخاك عبد الله أو تقول ما كان أحدمثلك وما كان مثلك أحد (سيبويه: ٢٢-٢٧).

وأما تقديمه على الفعل واسمه يقع في حالتين وجوبا وجوازا (سيبويه: ٢٢-٢٤):

١. وجوبا: إذا كان الخبر مما له الصدارة في كلام وجب تقديمه على الفعل واسمه. نحو: من كان أخوك؟ فمن خبر كان المقدم لأنه صدر الكلام
٢. جوازا: تقديم الخبر على كان واسمها بحكم الجواز إذا لم يكن أيا منهما مما له الصدارة. نحو: أسفيتها كان زيد أم حلما؟ فلفظ "سفيه" خبر كان المقدم جوازا. فيجوز أن يقال "أكان زيد سفيها أو حلما؟"

- معمول خبر كان

إن معمول الخبر إما أن يكون ظرفا أو غير ظرف. فإن كان غير ظرف فلا يكوّز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها. ويندرج تحت هذا حالتين (سيبويه: ٣٦/١-٣٧):

(أ) أن يتقدم معمول على الاسم ويتأخر الخبر عنه. فلا تقول: كانت زيدا تأخذ الحمى تأخذ.

(ب) أن يتقدم معمول على الخبر ويتقدما جميعا على الاسم. فلا يقال: كانت زيدا تأخذ الحمى. فإن جاء ما ظاهره أنه قد ولي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غير الظرف فهو مؤول.

ثم إن كان معمول الخبر ظرفا جاز إيلاءه الفعل في الحالتين (سيبويه: ٢٧/١):

(أ) أن تقدم معمول على الاسم ويبقى الخبر متأخرا. نحو: ما كان أحد خيرا منك.

(ب) ان شاء قدم المعمول الخبر عليه وقدمهما على الاسم، كما قال تعالى: "ولم يكن له كفوا أحد". ولورود هذه الآية جعل سيبويه الاحسن فيما لا يقدم الظرف إذا لم يكن خبرا.

وقد يحذف معمولى الخبر إذا دل عليه دليل. نحو: كان البر فقيرين، يريدون بدرهم وإنما استغنى عن ذكر الدرهم لما فيه من المعلوم (سيبويه: ١٩٦).

- جواز حذف الخبر

قد أجاز سيبويه حذف الخبر إذا دل عليه دليل سواء كان لفظيا أو معنويا. ومن ذلك قول ابن أحرر (النعمي: ٤٢):

رمانى بأمر كنت منه ووالدي بريئا، ومن أجل الطري رمانى

أراد "كنت منه بريئا ووالدي منه بريئا. فقد ترك خبر كان الأولى استغناء بخبر الثانية حيث دل على خبر الأولى.

وقد يحذف الخبر تخفيفا واستغناء وإن لم يدل عليه دليل لفظي وإنما يكون ذلك لعلم المخاطب ما يعني المتكلم (سيبويه: ٣٤٦/٢). وذلك كقول عبد الرحمن بن حسان:

ألا يا ليل ويحك تبئنا فأما الجود منك فليس جود

يعني: ليس لنا منك جود.

- ما اختصت به كان

من مختصات كان من ظاهر كتاب سيبويه أنه يحذف في المواضع التي حذفها فيها العرب. وهي في خمسة مواضع (النعمي: ٤٤-٥٠):

(١) بعد إن الشرطية، فيحذف كان مع اسمها أو مع خبرها إن وقع بعد إن الشرطية.

مثال الأول: الناس مجيزون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر. فالتقدير "إن

كان الذي عمل خيرا". ومثال الثاني كما في الميال الأول برفع: الناس مجيزون

بأعمالهم إن خير فخير وإن شر فشر. فالتقدير "إن كان في أعمالهم خير فالذي

يجزون به خير.

- (٢) بعد لدن. مثاله قول العرب: من لد شولا فيلى اتلائها. فكأنه قال "من لد أم كانت شولا فيلى اتلائها.
- (٣) بعد لو، كقول: الاطعام ولو تمرا. أي ولو كان تمرا.
- (٤) بعد أما، نحو: أما أنت منطلقا انطلقت معك. أي أما كنت منطلقا.
- (٥) مع واو المعية. وذلك إذا وقعت بين الواو والاستفهام السابق بها. نحو: كيف أنت وزيدا؟ فكأنه قال: كيف تكون وزيدا؟

ومن مختصات كان أيضا زيادتها في موضعين على الأرجح يعنى بين الاسم والخبر وبين الصفة والموصوف. فمثال الأول: إن من أفضلهم كان زيدا. ومثال الثاني يستشهد بقول الفرزدق (النعيمي: ٥٠-٥١):

فكيف إذ نزلت بدار قوم وجيرانه لنا كانوا كرام

ومن مختصات أيضا حذف نون يكون في حالين إذا جزم الفعل: الحال الأولى جواز الحذف. وذلك إنما حصل في يكون عند الجزم لكثرة استعمالها في كلام العرب. فتقول: لم يك. والحال الثاني وجوب الابقاء. وذلك إذا جاء بعدها حرف ساكن لأنها تكون عندئذ في موضع تحرك لالتقاء الساكنين. فلا يقال: لم يك الرجل بل يقال لم يكن الرجل (النعيمي: ٥١-٥٢).

و- مفهوم النواسخ عند الكوفيين

- عملية كان وأخواتها

إن هذه العوامل تعمل تنصب الخبر وبقي المبتدأ على رفعه. ذهب الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، ف"كان زيد ضاحكاً" مشبه عنده ب"جاء زيد ضاحكاً". واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به. وبديل أن الماضي لا يحسن وقوعه خبراً لـ "كان" إلا مع "قد" كما لا يحسن وقوعه حالاً إلا مع "قد". وبديل أنك لا تكفي عنه كما لا تكفي عن المفعول به؛ ألا ترى

أنك تكني عن قولك ضربت زيدًا، فتقول: فعلت به، ولا يسوغ ذلك في "كان" وأخواتها، بل إن كنيت في باب "كان" قلت: كان زيد كذا، كما تكني عن الحال: جاء زيد كذا (أبو حيان: ١١٦/٤).

- معاني كان وأخواتها (الحريري: ٨٦/١)
- كان: لتعيين الزمن. قال الكسائي أن أصل كان فعل كقولك ظرف وكرم، قال: "ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛ لأن فعل الاسم منه فعيل كقولك كريم وظريف (أبو حيان: ١٣٩/٤).
- ليس: للنفي المطلق
- ما زال وما برح وما فتى وما انفك ، وما دام ، بمعنى ما برح في أكثر الأحوال وفي وزن زال أقوال (أبو حيان: ١٢٢/٤):.
- حكي الكسائي: مضارع زال الناقصة يزيل على وزن يبيع.
- حكي أحمد بن يحيى عن الفراء: "لا أزيل أقول ذلك"، فتكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنقم ينقم ونقم ينقم.
- قال الفراء: إن "زال" التي هي ناقصة مغيرة من "زال" التامة، بنوها على فعل بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقًا بين التمام والنقصان، فعينها واو.
- ابن خروف وأجاز أن تكون "زال" الناقصة من زاله يزيله إذا مازه منه، فعينها ياء
- تقديم الخبر

يجوز في هذا الباب تقديم الخبر على الاسم، نحو: في داره قيام زيد أو عبد زيد (ابن المطرز: ٤٣٢/٢) وأجاز الكسائي "كان قائما زيد" على أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن، و"قائما" خبر "كان"، و"زيد" مرفوع بـ"قائم"، ولا يثني قائما ولا يجمعه لرفعه الظاهر. وهذا باطل عندنا لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجمله. وأجاز الفراء ذلك على أن يكون "قائم" خبر "كان"، و"زيد" مرفوع بـ"كان" وبـ"قائم"، ولا يثني عنده ولا يجمع لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل؛ ألا ترى أنك تقول: كان يقوم زيد، وكان قام زيد،

فيكون بمعنى: كان قائما زيد. وهذا باطل لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد (السيوطي: ٣٨٧/١).

ولا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن ليس فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان مجراه لأنها متصرفة ألا ترى أنك تقول كان يكون فهو كائن وكن كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ولا يكون ذلك في ليس وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه (الأنباري: ١٦١/١).

فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله فلماذا قلنا لا يجوز تقديم خبره عليه والذي يدل على هذا أن ليس في معنى ما لأن ليس تنفى الحال كما أن ما تنفى الحال وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس على أن من النحويين من يغلب عليها الحرفية (الأنباري: ١٦١/١)

الباب الثالث

عرض البيانات وتحليلها

أ- الآراء البصرية في مبحث كان وأخواتها في كتاب أبي حيان الأندلسي

١- أن هذه الأفعال تعمل برفع الاسم بدليل اتصال الضمائر بها

قال أبو حيان: ذهب البصريون إلى أنها -أي هذه الأفعال- ترفع الاسم وتنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي" (أبو حيان: ٤ / ١١٥).

حللت الباحثة: إن أبا حيان يصحح بأن هذه الأفعال ترفع الاسم بدليل اتصال الضمائر بها ويعارض قول الكوفيين في أن هذه الأفعال نصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه وهو أجنبي عنده للزوم فصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل.

ففي قول سيبويه ما نص أنها أي كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه بالفاعل -وقع ذلك في عبارة المبرد- وعبر سيبويه باسم الفاعل (سيبويه: ٢١ / ١).

٢- أن هذه الأفعال ترفع المبتدأ ويسمى اسمها أو فاعلها وتنصب الخبر

قال أبو حيان: وإنما عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو ضرب، من حيث إنها تطلب اسمين أو اسماً واحداً وما هو في تقديره، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، هذا مذهب سيبويه وأصحابه (أبو حيان: ٤ / ١١٥)

ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه مشبه بالمفعول مجيء الخبر مضمراً كما يجيء المفعول، والحال لا تضر، ومجيئه معرفة كالمفعول، والحال بأنها أن لا تكون إلا

نكرةً، ومجيئه جامدًا، والحال بابها الاشتقاق، وكونه لا يستغنى عنه، والحال بابها أن يستغنى عنها (أبوحيان: ١١٦/٤).

حللت الباحثة: يبدو أن أبا حيان يوافق مع البصريين في أن هذه الأفعال ترفع المبتدأ ويسمى اسمها أو فاعلها مجازا لشبهه بالفاعل. وهذه قد وقع في عبارة المبرد وغير سيبويه باسم الفاعل (السيوطي: ٤٠٩/١).

وفي قول سيبويه: أنه ليس حالًا بجواز جموده وتعريفه وإضماره فالضمير لا يكون حالًا أبداً وعدم انتقاله بوجوب كون الحال لا يستغنى عنه، فروع الخواص الأكثرية، فحمل على التشبيه بالمفعول به، وألغيت قلة خواص الحال (سيبويه: ٢١/١).

٣- ليس بين فعل و حرف

قال أبو حيان: وكلها -أي كان وأخواتها- أفعال بلا خلاف إلا ليس فمذهب أبي بكر بن شقير وأبي علي الفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنها حرف، ولم يجعل اتصال الضمائر المرفوعة بها وتاء التأنيث دليلاً على فعليتها لأن حد الفعل لا ينطبق عليها (أبو حيان: ١١٧/٤).

حللت الباحثة: اتفق أبو حيان بما في قول البصريين أن كان وأخواتها أفعال ما عدا ليس. وأما ليس ففيه خلاف بين اسم وفعل واختار أبو حيان أنه فعل. ودليل كل استدرك الباحثة ما يلي:

أما البصريون ذهبوا أن كان وأخواتها أفعال بثلاثة دلائل وهي (١) أنها تلحقها تاء الضمير و ألفه وواوه نحو كنت و كانا و كانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما أشبه ذلك ثم (٢) أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول قامت المرأة و هذه التاء تختص بالأفعال وأيضا (٣) أنها تتصرف نحو كان يكون وصار يصير وأصبح يصبح وأمسي يمسي وكذلك سائرهما ما عدا ليس (أبو سعيد، ١٣٠).

وذكر أيضا أبو حيان مذهب الجمهور الذي يقول أنها فعل، ووزنه فعل بكسر العين، وخفف، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا جائز أن يكون فعل بفتح

العين لصيرورته إلى لاس، ولا فَعُل بضم العين لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُست بضم اللام، على أنه قد سمع فيها لست بضم اللام، فدل على أنها بنيت مرة على فَعِل ومرة على فَعُل (أبو حيان: ١١٧ / ٤). وهذا أيضا قد صرح سيبويه في أكثر موضع بأنها فعل ولكنها لا تصرف تصرفه استشهدا بقول الشاعر:

أليس أكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجد

في هذا البيت قدم ليس فافرد كما تقول: ضرب قومك بنو فلان لأنها فعل وكما أن الفعل يفرد إذا تقدم على الفاعل فكذا حال ليس هنا. وكما أن الفعل يتصل به نون الوقاية وضمير المفعول فكذا ليس إذ تقول: ليسني وإن كان ذلك قليلا في لغتهم ولكنه عربي فصيح سمع من العرب (سيبويه: ٣٧ / ٢).

٤ - سبب تسمية هذه العوامل نواقص هو لعدم الاكتفاء بالرفوع

قال أبو حيان: (هذه العوامل) تسمى نواقص لعدم اكتفاءها برفوع وذلك أن فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط، بل تفتقر إلى المنصوب لأن الكلام منعقد مما أصله المبتدأ والخبر، ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر خبره. وما ذهبت إليه من كونها دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيراfi وسبب تسميتها نواقص إنما هو لعدم اكتفاءها بالرفوع، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى كان زيد عالما: وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير كاف بذلك، فلذلك لم يستغن به عن الجزء الثاني (أبو حيان: ١٣٤ / ٤).

حللت الباحثة: ذهب أبو حيان إلى ما ذهب به سيبويه والمبرد والسيراfi - وهم من البصريين - في كون هذه الأفعال تسمى بالناقصة بدليل عدم الاكتفاء بالرفوع. وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى بقوله: "تقول كان عبد الله أخاك، وإنما أردت أن تخبر عن الأخوة" فبين أن "كان" مسندة إلى النسبة، فمن ثم نشأ عدم الاكتفاء بالرفوع" (سيبويه: ٢١ / ١).

٥ - توسط الخبر

قال أبو حيان: وأجاز البصريون والكسائي تقديم الخبر في نحو: كنت حسناً وجهك، فتقول: حسناً وجهك كنت. ومنعه الفراء إلا أن تجعل مكان الكاف الهاء، فتقول: حسناً وجهه كنت. ويحتاج جواز تقديم خبر "كان" إلى "صار" عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك، لا يكاد يوجد: قائماً كان زيد (أبو حيان: ١٧٣/٤).

حللت الباحثة: ذكر أبو حيان في أن الأخبار من هذه العوامل أي كان وأخواتها جائزة التوسط ما لم يمنع مانع أو موجب وستذكر بعد:

أجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ (السيوطي: ١/٤٢٨). قال تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) الروم ٤٧ وقال (ليس البر أن تولوا) البقرة ١٧٧ وقال الشاعر

لا طيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنْعَصَةٌ ** لَدَائُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ

وقال: فليس سواءً عالمٌ وجَهُولٌ **

وزاد أبو حيان: مثال ذلك: "كان قائماً زيد". وهذا الذي ذكر من جواز توسط أخبارها سواء أكان الخبر جامداً أو مشتقاً هو مذهب البصريين. وأجاز ذلك أهل البصرة بدليل أن المضممر مرفوع بما النية به التأخير، والضمير إذا كانت النية به التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه (أبو حيان: ١٦٩/٤).

ومثل أبو حيان فيما يمنع من التوسط: (١) ما يوجب التقديم نحو: كم كان مالك؟ وأين زيد؟ (٢) وما يوجب التأخير نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيد في الدار. فأما الموجب للتوسط، مثاله ما قُصِدَ فيه حصر الاسم، نحو {مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا}، ونحو: كأنك زيد، وكان في الدار رجلاً (أبو حيان: ١٧٠/٤).

وفي سيبويه: يجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم محصوراً: نحو: ما كان أخاك إلا زيد. ومنه قوله تعالى: "ما كان حجتهم إلا أن قالوا.." ثم إذا كان الخبر

محصورا ويتقدم الاسم فيجب أن تأخر، نحو "ما كان أخوك إلا زيدا كما قال "ما ضرب أخوك إلا زيدا. (سيبويه: ٢٤/١).

وفي وجوب تقديم الخبر إذا كان اسما يضمّر معنى الاستفهام، قال أبو حيان: ثم إذا كان الخبر اسماً فيه معنى الاستفهام وجب تقديمه، نحو قولهم: ما جاءت حاجتك؟ فيمن رفع حاجتك، فـ "ما" خبر تقدم، كأنه قال: أية حاجة صارت حاجتك؟ على أنه يحتمل أن تكون "ما" مبتدأ، وخبر "جاءت ضمير محذوف. وقد مثل بعضهم ذلك بقوله: أيّا كان أبوك؟ فإن كان الخبر ظرفاً فيه معنى الاستفهام فقد تقدم أنه يجب تقديمه، وكذلك "كم" (أبو حيان: ١٧١/٤).

حللت الباحثة: لا يذكر أبو حيان سبب وجوب التقديم هنا. فما ذهب البصريون أنه يجب التقديم لكون الاسم الذي فيه معنى الاستفهام مما يجب عليه في صدر الكلام. وهذا قول سيبويه:

قال سيبويه أنه إذا كان الخبر مما له الصدارة في كلام وجب تقديمه على الفعل واسمه. نحو: من كان أخوك؟ فمن خبر كان المقدم لأنه صدر الكلام (سيبويه: ٢١/١).

واستدلال ذلك من سيبويه: قوله تعالى: {أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}، فـ "إياكم" معمول لقوله: "يعبدون"، وهو خبر وتقدم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فلو لم يكن {يَعْبُدُونَ} جائزاً تقدمه على {كَانُوا} لم يجز تقديم معموله. وكذلك قوله تعالى: {قُلْ أِبَالَهُ أَتَايَهُ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ}. وأما قوله تعالى: {كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ} ففيل: {كَذَلِكَ} خبر مقدم. وقيل: {كُنْتُمْ} تامة (سيبويه: ٢٤/١).

٦- معمول الخبر غير ظرف

قال أبو حيان: ولا يلي عند البصريين "كان" وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها، واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن (٢٣٠/٤).

حللت الباحثة: ذهب أبو حيان إلى أن ما يلي الخبر يجب أن يكون ظرف أو شبهه. وهذا مذهب البصريين من قول سيبويه.

ففي سيبويه: إذا كان معمول الخبر غير ظرف فلا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها ويندرج تحت هذا حالتان: (١) أن يتقدم معمول على الاسم ويتأخر الخبر عنه. فلا تقول: كانت زيدا الحمى تأخذ. (٢) وأن يتقدم معمول على الخبر ويتقدما جميعا على الاسم فلا تقول: كانت زيدا تأخذ الحمى (سيبويه: ٣٦/١-٣٧).

٧- تقديم خبر ليس

قال أبو حيان: وقال أبو الفتح: "انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وخالفه في ذلك الجمهور" انتهى. وقد اختلف في ذلك على س، فنسب بعضهم إليه الجواز وبعضهم قال: "ليس في كلامه ما يدل على ذلك". وإلى جواز ذلك ذهب أبو علي والسيرافي وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبو علي الشلوبين، واختاره ابن عصفور، وقال: "هو الذي يعطيه كلام س لأنه أجاز في الاشتغال: أزيذاً لست مثله؟ بنصب زيد بفعل يُفسره ليس، ولا يُفسر في الاشتغال إلا ما يصح له العمل" (أبو حيان: ١٧٩/٤).

حللت الباحثة أن أبا حيان قد اختار في كون خبر ليس يجوز أن يقدم وهذا ما ذهب به أكثر البصريين ولو منعه المبرد. واستدلال الجواز ما يلي:

واستدل من أجاز ذلك بشيئين، قال: أحدهما أنه لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يُوجد الخبر متقدماً على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل؛ ألا ترى أن "كان" يتقدم خبرها على الاسم وعليها، وأن خبر "إن" وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت "ليس" بمنزلة "إن" و "ما" في امتناع تقديم خبرها عليها لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في "إن" و "ما" وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها كما جاز تقديم خبر "كان" على اسمها. والثاني قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

عَنْهُمْ}، فقدم {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} وهو معمول الخبر، ولا يتقدم على الناسخ معمول معموله إلا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ عليه؛ ألا ترى أنك تقول: يوم الجمعة كان زيد قائماً، لأنه يجوز أن تقول: قائماً يوم الجمعة كان زيد، ولا يجوز أن تقول: قام يوم الجمعة إن زيداً. ونظير قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ}، قول الشاعر:

فيأبى، فيما يزداد إلا لاجاة وكنت أبا في الخنا، لست أقدم

فظاهر هذا البيت أن قوله: "في الخنا" متعلق بقوله "أقدم"، و"أقدم" خبر "ليس" (أبو حيان: ١٧٩/٤ - ١٨٠).

٨- إضمار كان بعد لدن

قال أبو حيان: وربما أضمرت الناقصة بعد "لدن" وشبهها، والتزم حذفها معوضاً منها "ما" بعد "أن" كثيراً، وبعد "إن" قليلاً. ويجوز حذف لامها الساكن جزماً، ولا يمنع ذلك ملاقة ساكن وفاقاً ليونس. مثال إضمار كان الناقصة بعد "لدن" قول الشاعر:

من لد شولا فيلي إتلائها

الشول: هي التي ارتفعت ألبانها من النوق، قال أبو زيد: يقال شولت تشويلاً. وقال كراع: واحدها شائلة، وواحدة الشول التي تشول بأذناها شائل. وقدره سيبويه والجمهور: من لد أن كانت شولا (أبو حيان: ٢٣٠/٤)

حللت الباحثة: كما في البصرية أن لكان مختصات. ومن اختصاص كان الإضمار بعد لدن. فما ذهب أبو حيان هذا موافق بالبصريين.

قال السيوطي عن هذا: ويجوز حذف كان واسمها إن علم بعد إن ولو بكثرة و هلا و إلا بقله - إلى أن قال - ومنها بعد لدن كقوله (من لد شولاً فيلي إتلائها **) (أي من لد أن كانت شولا والشول بفتح المعجمة التي ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة أو شائل وإتلاؤها أن يتلوها أولادها (السيوطي: ٤٤٠/١ - ٤٤٣)).

٩- كل فعل مما لا يستغني بمرفوعته من الخبر فهو من باب كان في العمل

قال أبو حيان: قال سيبويه: "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى بمرفوعه عن الخبر"، أن هذا العبارة قد أعطى قانونا كلياً يعرف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغنى عن الخبر، ولذلك ألحق النحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النحاة الذين هم على سنن النحو، وهو عذق الباب بقانون كلي يختبر في شخصيات المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه (أبو حيان: ٤/ ١٦٨).

ونقل أيضاً من البسيط: قال بعض النحويين: إن كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب "كان" إذا جعلت الحال غير مستغنى عنها، تقول: قام زيد كريماً؛ لأنك هنا لا تريد أنه قام في حال كرم، فإن الحال منتقلة، فلا تريدها هنا لأنها لا تفيد تخصيصاً، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تريد أن تجعلها مستغنى عنها، نحو: ذهب زيد متحدثاً، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر:

عاش الفتى مجاهداً في قومه

فإن جعلتها تامة نصبت على الحال (أبو حيان: ٤/ ١٦٩)

حللت الباحثة: فهذا موافق بما ذهب البصريون منها سيبويه أن كل فعل الذي ينحى نحو هذه الأفعال مما لا يستغنى عن الخبر يجوز أن يعمل عملها.

والذي نص عليه سيبويه: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر (سيبويه: ٢١/١). وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامة، وكمل زيد عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى: (فتمثل لها بشراً سوياً)، أي صار مثل بشر، ونحو ذلك (الأسترابادي: ٤/ ١٨٤).

كي نقتصر على هذا، فاهتم ب ما يلي:

الآراء البصرية	الحكم
الأفعال تعمل برفع الاسم بدليل اتصال الضمائر بها	إن هذه الأفعال تعمل برفع الاسم لاتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم

يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله فيلزم أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل	
إن هذه الأفعال ترفع المبتدأ ويسمى اسمها أو فاعلها وتنصب الخبر بجواز جموده وتعريفه وإضماره	إن عمل كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها أو فاعلها وتنصب الخبر بجواز جموده وتعريفه وإضماره
ليس بين فعل وحرف كان وأخواتها أفعال ما عدا ليس. وأما ليس ففيه خلاف بين اسم وفعل واختار أبو حيان أنه فعل	ليس بين فعل وحرف
كون هذه الأفعال تسمى بالناقصة بدليل عدم الاكتفاء بالمرفوع	هذه العوامل تسمى نواقص
وجوازه مالم يمنع مانع من وجوب التقديم أو التأخير	الأخبار من هذه العوامل جائزة التوسط
إذا كان معمول الخبر غير ظرف فلا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها	أن ما يلي الخبر يجب أن يكون ظرف أو شبهه
لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يوجد الخبر متقما على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل	خبر ليس يجوز أن يقدم
كل فعل الذي ينحى نحو هذه الأفعال يعني أن يعمل عملها	كل فعل مما لا يستغني بمرفوعته من الخبر فهو من باب كان في العمل
إن لكان مختصات. ومن اختصاص كان الاضمار بعد لدن	إضمار كان بعد لدن

ب- الآراء الكوفية في مبحث كان وأخواتها في كتاب أبي حيان الأندلسي

١- وزن كان

قال أبو حيان: ووزن كان هو فعل بفتح العين. ونقل عن صاحب الكتاب المحلي -وهو أبو غانم المظفر بن أحمد النحوي- أن الكسائي من الكوفيين زعم أن أصل كان فَعَلَ كقولك ظَرَفَ وكَرَّم، ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛ لأن فعل الاسم منه فَعِيل كقولك كريم وظريف، وهذا القول من الكسائي مخالف عند جميع النحويين من أهل الكوفة نفسه والبصرة (أبو حيان: ١٣٩/٤).

حللت الباحثة: ذهب أبو حيان بأن وزن كان هو فعل بفتح العين. ونقل هذا عن أهل الكوفة والبصرة بينما كان الكسائي من الكوفيين يزعم أنه من فعل بضم العين.

٢- أن الاسم من هذه الأفعال ترفع لشبهه بالفاعل وخبرها ينصب لشبهه بالحال

قال أبو حيان: زعم الفراء وهو من الكوفيين أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، ف"كان زيد ضاحكاً" مشبه عنده ب"جاء زيد ضاحكاً". واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به (أبو حيان: ١١٦/٤).

وزاد أبو حيان في حجة الكوفيين: وأما الكوفيون فزعموا أنه منصوب على الحال. وكذلك ثاني "ظننت" لأنه فعل لا يتعدى، فلا ينصب وإنما لم يكن متعدياً لأنه لا يقع على الواحد أو الجمع من الواحد والجمع، فلا تقول: كانا قائماً، ولا: كانوا قائماً، كما تقول: ضرباً رجلاً، وقال بأنهم لم يجدوا فعلاً يعمل في مفعولين أحدهما هو الفاعل إلا الحال، فيحملون على النظائر الأكثرية عندهم ولأنك تقول: ضربت يزيد، أي: فعلت به، ولا تقول: كنت بقائم (أبو حيان: ١٣١/٤).

حللت الباحثة: قد سبق أن أبا حيان يصحح قول سيبويه في أن هذه الأفعال تعمل كما يعمل الفعل وهو رفع الاسم الذي يسمي فاعله وينصب الاسم الثاني الذي هو

مفعوله. ثم ذكر أبو حيان زعم الكوفيين ومنه الفراء. فهو لا يوافق قول الفراء إلا في أن الاسم يرتفع لشبهه بالفاعل ولا يوافق في أن خبرها ينتصب لشبهه بالحال.

فالذي يؤكد أن قول الكوفيين مردود أن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيد أو عمرو منطلق، وقال زيد يقوم عمرو، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررت بزيد، والظرف في موضع المفعول إذا اتسعت فيه (حسن: ١/٥٥٣). فإن بان أن القول مردود فليس سبب رفعه الاسم شبهه بالحال، بل من حيث إن "كان" يدل على الماضي (الأستراباذي: ٢/١٣٨). فالماضي ينبغي أن يرفع الفاعل وينصب المفعول.

٣- توسيط الخبر

قال أبو حيان: وأجاز الكسائي "كان قائماً زيد" على أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن، و"قائماً" خبر "كان"، و"زيد" مرفوع بـ"قائم"، ولا يثني قائماً ولا يجمعه لرفعه الظاهر. وهذا باطل عندنا لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجمله. وأجاز الفراء ذلك على أن يكون "قائم" خبر "كان"، و"زيد" مرفوع بـ"كان" و"بـ"قائم"، ولا يثني عنده ولا يجمع لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل؛ ألا ترى أنك تقول: كان يقوم زيد، وكان قام زيد، فيكون بمعنى: كان قائماً زيد. وهذا باطل لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد (أبو حيان: ٤/١٧٠).

حللت الباحثة: ذكر أبا حيان قول الكسائي والفراء من الكوفيين في جواز توسيط الخبر. ولكن انتقدتهما بالبطل. فهو يدل على رده بما ذهب به الكوفيون في جواز توسيط الخبر.

٤- تقديم الخبر

قال أبو حيان: إذا قلت: (كان كائناً زيداً قائماً) فالكسائي يجعل في (كان) ضمير الشأن، وكائناً خبر كان، وزيداً مرفوع بكان وكائناً على أنه اسمهما، وقائماً خبر كائن وخبرها - وهو قائم - بأجنبي، ولا يجوز حملة على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان في: آكلأ

كان زيدٌ طعامك؛ لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبر، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه (أبو حيان: ٢٤٦/٤).

حللت الباحثة: نقل أبو حيان عن الكسائي في تقديم الخبر في مثل ما ذكر ولكن لا يذكر بيانا بعد ما ذهب أبو حيان إليه فهذا يدل على موافقته بالكسائي.

وقال أبو حيان: لا يجوز عند أهل الكوفة (كان يقوم زيدٌ) على أن يكون خبراً مقدماً؛ لأنه لا يتصور أن يكون خلفاً؛ لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في (كان) ضمير الشأن، ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء، وزيد مرفوع بيقوم. ولا يجوز عندهم تقديم (يقوم) على الفعل، فتقول: (يقومُ كانَ زيدٌ) على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظروف والمجرور/ جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل الضمير جاز توسيطه وتقديمه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، إذا أردت أُخوة النسب لا أُخوة الصداقة (أبو حيان: ٢٤٦/٤).

ذكر أبو حيان: إذا قدّمت الخبر وأخرت المفعول، نحو (أكلاً كان زيدٌ طعامك)، فهذا لا يجوز للفصل بين العامل والمفعول بأجنبي، أعني ما ليس بمفعول لآكل. هذا مذهب الكوفيين ومقتضى مذهب البصريين، إلا إن جعلت (طعامك) مفعولاً بفعلٍ مضمر يفسّر هذه الظاهر، وكأنك قلت بعد قولك أكلاً كان زيدٌ: يأكلُ طعامك، فإنه يجوز على كل مذهب (أبو حيان: ٢٤٥/٤).

حللت الباحثة أن أبا حيان يوافق مذهب الكوفية الذي هو مذهب البصريين في منع الفصل بين العامل والمفعول إذا قدمت الخبر و أخرت المفعول.

٥- وزن زال

قال أبو حيان: حكي الكسائي أيضاً في مضارع زال الناقصة يزيل على وزن يبيع. وحكي أحمد بن يحيى عن الفراء "لا أزيل أقول ذلك"، فتكون زال الناقصة مما جاءت على

فعل يفعل وفعل يفعل كنقم ينقم ونقم ينقم. وزعم الفراء أن "زال" التي هي ناقصة مغيرة من "زال" التامة، بنوها على فعل بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقاً بين التمام والنقصان، فعينها واو. وأجاز ابن خروف أن تكون "زال" الناقصة من زاله يزيله إذا مازه منه، فعينها ياء (أبو حيان: ١٢٣/٤).

حللت الباحثة: في هذا نقل أبو حيان أقوال الكوفيين حول وزن زال. ولكن لا يظهر أنه ذهب إلى ما قالوا. ثم يصرح بعده أنه يوافق ما ذهب البصريون:

وقال أبو حيان: وما ذهباً إليه باطل لأنه لم يوجد فعل من باب "كان" وأخواتها إلا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبين أن "زال" الناقصة ليست من زال يزل، ولا من زال يزيل؛ لأن مضارعها ليس كمضارع أحد منهما. والصحيح أنها قسم ثالث، وأن معناها معنى برح، وعينها ياء لقولهم: زايته، أي باينته، وقالوا أيضاً: زيلته و زيل فعل بدليل مصدره، قالوا: تزيلاً، وزايل وزيل من زال الناقصة كجالسه من جلس، وإلى هذا ذهب سيويه (السيوطي: ٤٢٢/١)

٦- قعد بمعنى صار ليس من القياس بل الورود

قال أبو حيان: أن "قعد" العاملة عمل كان وأنه إنما تستعمل "قعد" بمعنى "صار" حيث وردت، ولا تقاس. وذهب الفراء إلى أنه يطرد جعل قعد بمعنى صار، وجعل من ذلك قول الراجز (أبو حيان: ١٦٤/٤):

لا يقنع الجارية الخضاب ولا الوشاحان ولا الجلباب

من دون أن تلتقي الأركاب ويقعد الأير له لعاب

حللت الباحثة: إن هذا في مذهب الكوفيين، فمنها حكي عن الكسائي: "قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها" بمعنى صار (الصبان: ٤٦٩/١). وجعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى: {فَتَقَعَّدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا} (السيوطي: ٤١٥/١).

٧- "هذا" و "هذه" إذا أريد بهما التقريب

قال أبو حيان: ذهب الكوفيون إلى أن "هذا" و"هذه" إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات "كان" في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب (أبو حيان: ١٦٧/٤)

حللت الباحثة: إن أبا حيان يصحح قول الكوفيين في عمل اسم الإشارة في عمل كان وأخواتها بشرط أن يراد به التقريب. وبيانه ما يلي:

قال أبو حيان: أن المرفوع بعد اسم الإشارة مخبر عنه بالمنصوب أنك لو أسقطت اسم الإشارة، فقلت: الخليفة قادم، والشمس طالعة، لم يختل المعنى، كما أنك إذا أسقطت كان من: كان زيد قائما، فقلت: زيد قائم، لم يختل المعنى. ولو قلت "هذا الصياد أشقى الناس" كان تقريبا، وكذلك ما أشبهه مما الاسم الواقع فيه بعد اسم الإشارة معبرا به عن جنسه لا عن واحد بعينه، نحو قولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا؛ لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه، ولو أسقطت اسم الإشارة صح الكلام. فما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أن الإعراب على غير ما ذكره، بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر، والمنصوب حال، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب (أبو حيان: ١٦٨/٤).

وذلك نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة؟ وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتي باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع (السيوطي: ٤١٥/١).

الآراء الكوفية	الحكم
وزن كان	وزن مان هو فعل بفتح العين
الاسم من هذه الأفعال ترفع لشبهه بالفاعل وخبرها ينصب لشبهه بالحال	لا يوافق أبو حيان هذا القول إلا في أن الاسم يرتفع لشبهه بالفاعل

توسيط الخبر	لا يجوز فيما لا يُتصور أن يكون خلفاً نحو "كان يقوم زيد"؛ لأن الفعل لا يخلف الموصوف. وإن كان الخبر اسماً لا يتحمل الضمير جاز توسيطه
تقديم الخبر	يجوز إذا لم يكن مانع من تقديمه
وزن زال	أن "زال" الناقصة ليست من زال-يزول، ولا من زال-يزيل، لأن مضارعها ليس كمضارع أحد منهما. فالصحيح أنها قسم ثالث وهو زال-يزال
"قعد" بمعنى "صار" ليس من القياس بل الورود	أن "قعد" يعمل عمل كان وإنما تستعمل "قعد" بمعنى "صار" حيث وردت، ولا تقاس
"هذا" و "هذه" إذا أريد بهما التقريب	إن عمل اسم الإشارة في عمل كان وأخواتها بشرط أن يراد به التقريب

ج- الآراء المختلفة عن البصرية والكوفية في كتاب أبي حيان الأندلسي

١. جواز توسيط ليس

نقل أبو حيان عن ابن مالك أنه لا توسيط "ليس" خلافاً للشلوبين قال المصنف في الشرح: "أجاز أبو علي الشلوبين أن يقال: أين ليس زيد؟ بناء على اعتقاد جواز تقديم خبر ليس، وقد تقدمت الدلائل على أن الصحيح منع تقديم خبرها، فالحق أحق أن يتبع، ولا مبالاة بمن منع" اهـ. فقال أبو حيان في تذييله: "ولا يتقدم خبر ما دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح" (أبو حيان: ١٥٤/٤).

قال أبو حيان: أنه لا ينبغي رد أبي علي الشلوبين بما رد به ابن مالك، إنما يرد عليه بأن "ليس" إنما موضوعها نفي الأخبار لا نفي الذوات، ومتعلق النفي إنما هو الخبر، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، فيحتمل أن ينفي، ويحتمل أن يثبت، وإذا كان كذلك فلاستفهام ليس هو إذا وقع خبراً لـ "ليس"، وذلك بخلاف ما زال، فإن "ما زال" صورتها النفي، ومعناها الإيجاب، فكما يجوز: أين كان زيد؟ يجوز: أين لم يزل زيد؟ (أبو حيان: ١٥٤/٤)

والشلوبين هذا هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، من أهل إشبيلية، رئيس النحاة وشيوخهم، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي الحسن نجبة بن يحيى بن نجبة وغيرهما، وسمع من أبي بكر بن الجدد كتاب سيبويه وغيره (أبو حيان: ١٥٥/٤)

حللت الباحثة: إن في هذا القول لا يتبع أبو حيان للبصريين أو الكوفيين. وإنما أخذ عن قول الشلوبين وهو من أحد تلاميذ سيبويه.

٢. الذي بمعنى صار

قال أبو حيان: أن الخمسة الأوائل من كان وأخواتها بمعنى صار يعني: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل. شواهد على ذلك قوله تعالى: {وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا (٥) فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا (٦) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً (٧)}، وقال: بتيهاء قفر، والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها. وقال: حتى إذا حل بك القتير والرأس قد كان به شكير. وقال: أضحى يمزق أثوابي، ويضربني أبعد ستين عندي تبتغي الأدبا. وقال: ثم أضحوا كأنهم ورق

جف فألوت به الصبا والدبور. وقال تعالى: {فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا}، وقال: أصبحت لا أحمل السلاح، ولا أملك رأس البعير إن نفرا. وفي نحو قوله تعالى: فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ هَا خَاضِعِينَ أي: صارت، وقال: ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا أي: صار (أبو حيان: ١٥٦/٤).

فنقل أبو حيان أنه ذهب لكذة الأصبهاني والمهاباذي شارح "اللمع" إلى أن "ظل" لا تكون بمعنى "صار"، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوه السيرافي، قال: ظل لما يستعمله الإنسان نهارًا، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مشتق من الظل، وإنما يستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظل، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها، وقال الأعشى:

يُعَلُّ مِنْهُ فَوْ قُتَيْلَةَ بِالِإِسْفِنِطِ قَدْ بَاتَ فِيهِ وَظِلُّ

ساوى بينهما، و"بات" للليل، و"ظل" للنهار. وقال هشام: هو بين الصباح والمساء، وعاب لكذة على الأعشى قوله:

يظل رجيمًا لريب المنون والههم في أهلها والحزن

فزعم أن "يظل" خطأ، قال: لأن الظلول لا يكون إلا نهارًا. وقال: افتراه يظل نهاره رجيمًا لريب المنون، فإذا كان الليل أمن. وقال: لا يقال: ظل فلان عمره سفيهاً؛ لأن الظلول إنما خص به يوم واحد. ثم قال: لا يقال: ظل فلان شهره سائرًا إلا أن يكون إنما كان سيره نهارًا خاصة (أبو حيان: ١٥٨/٤).

حللت الباحثة: أن ما ذهب به لكذة فلا يذهب إليه أبو حيان بل ناقض عليه. وانتقاضه ما يلي:

وقال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه لكذة والمهاباذي والسيرافي وأبو بكر وهشام خطأ، بل نقل الناس أن "ظل" تكون بمعنى "صار"، وقد رد أبو حنيفة الدينوري على لكذة قوله، وقال: إنا نقول: أفترى أنت أن السامري الذي ظل على العجل عاكفًا إنما كان يعبد نهارًا، فإذا جاء الليل كفر به، وما قالوا: {لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}، وكانت غيبته فيما يقال أربعين يومًا. وينبغي على هذا القياس في قول الله جل ثناؤه: {وَلَئِنْ

أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ} أن يكون كفرهم بالنهار خاصة وأن لا يكفروا بالليل (أبو حيان: ١٥٩/٤).

٣. بات بمعنى صار

قال أبو حيان: زعم الزمخشري أن "بات" قد تستعمل بمعنى "صار". وأن ما ذهب الزمخشري هذا ليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده"، ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حمل "بات" على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أن "ظل" غير المرادفة لـ"صار" لثبوت مضمون الجملة نهاراً (أبو حيان: ١٦٠/٤)، كما قال الراجز:

أظل أرعى، وأبيت أطحن الموت من بعض الحياة أهون

لأن "كلما" تدل على عموم الأوقات، و"أبيت" إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

حللت الباحثة: لا يذكر أبو حيان قول البصريين أو الكوفيين في مسألة "بات". وهو يرى أن "بات" مختصة بالليل فلا تستعمل لمعنى صار. وهذا ظاهر أنه رد على ما ذهب الزمخشري.

٤. عملية "غدا" و "راح"

قال أبو حيان: ألحق قوم —منهم الزمخشري وأبو البقاء— بأفعال هذا الباب "غدا" و "راح"، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه "اغد علما أو متعلما، ولا تكن إمعة"، وبقول النبي عليه السلام: "لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير، تغدو خماسا، وتروح بطانا". والصحيح أنهما ليسا من الباب، فالمنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة" (أبو حيان: ١٦٥/٤).

حللت الباحثة: فذهب أبو حيان إلى أن المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة. ولا يتبع أبو حيان البصرية أم الكوفية هي هذا. وفي قول آخر:

وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجزولي والأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "وأما غدا وراح فيستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملتا تامين دلا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضي أو غيره، فتقول: غدا زيد وراح، أي: دخل في الغدو والروح (السكاكي: ٤١/١).

واستدل أبو حيان وقال: وقد يدلان على إيقاع الفاعل شيئا في الوقت الذي اشتقا منه، يقال: غدا زيد وراح، أي: مشى في الغدو والروح. وإذا استعملتا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وأن لا يكون، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقا منه، وذلك نحو: غدا زيد قائما، أي: وقع قيامه في وقت الغدو، وراح عبد الله منطلقا، أي: وقع انطلاقه في وقت الروح. وقد يكونان بمعنى صار، فتقول: غدا زيد ضاحكا، وراح عبد الله منطلقا، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق".

ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب. وكان الأستاذ أبو الوليد بن أبي أيوب ينكر قول من يقول إن غدا وراح من أفعال هذا الباب إنكارا شديدا، ويقول: غدا بمعنى خرج غدوة، وراح بمعنى خرج بالعشي، وقال أبو حيان: هذا مستغن عن الخبر (أبو حيان: ١٦٦/٤).

حللت الباحثة: ظهر أن أبا حيان يوافق قول أبي الوليد. وقوله "هذا مستغن عن الخبر" يدل صريحا على أن أبا حيان فيما أنكر أبو الوليد.

٥. معنى ما زال وأخواتها

قال أبو حيان: و"ما زال" وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها، فإن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً، وإن كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يعطي الدنانير، ألا ترى أن إعطاء الدنانير كان في أوقات متفرقة، وأن ذلك دام له، وكذلك اتصافه بالعلم كان متصل الزمان، ودام له أيضاً كذلك (أبو حيان/ ١٢٣/٤).

حللت الباحثة أن في هذا المحل لا يذكر أبو حيان قول البصريين أم الكوفيين. ثم استدرك بعد وقال: ولا خلاف بين النحويين في أن معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة إلا شيء ذكره أبو علي عن بعض أهل النظر أنه فصل بين ما زال وما برح بأن قال: "إن برح لا تستعمل في الكلام إلا أن يراد بها البراح من المكان، فتذكر المكان أو تحذفه للدلالة". قال أبو علي: "وهذا لا يصح، قال تعالى: {لَا أَبْرُحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ}، فلا يجوز أن يراد بها البراح من المكان بدلالة {حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ}، ومحال أن يبلغ هذا الموضع وهو لم يبرح من مكانه، فثبت أن ما برح بمعنى ما زال من غير فرق" (أبو حيان: ١٢٤/٤).

الآراء المختلفة عنهما	الحكم
توسيط ليس	أنه لا يتقدم خبر ليس على الأصح وأن موضوع ليس تفي الأخبار لا نفي الذوات، ومتعلق
ظل بمعنى صار	"ظل" مختصة بالنهار فلا تستعمل لمعنى صار
بات بمعنى صار	"بات" مختصة بالليل فلا تستعمل لمعنى صار
عملية "غدا" و "راح"	أن المنصوب بعدها حال إذ لا يوجد إلا نكرة
معنى "ما زال" وأخواتها	"ما زال" وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها، فإن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك

الباب الرابع

الاختتام: الخلاصة والاقتراح

أ. الخلاصة

انطلاقاً من التحليل والبحث في موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وجدت الباحثة البيانات المناسبة بالأسئلة المطروحة. فالسؤال الأول يدور حول آراء البصرية في كتاب التذييل لأبي حيان. والسؤال الثاني حول آراء الكوفية في كتاب التذييل لأبي حيان. والسؤال الثالث حول الآراء المختلفة عن البصرية والكوفية. بناء على ذلك كانت النتائج المحسولة من البيانات الموجودة كما يلي:

أولاً: الآراء البصرية عن كان وأخواتها في كتاب التذييل لأبي حيان: وقف أبو حيان على مدرسة البصرة في أكثر الحكم عن كان وأخواتها. منها موافقته على أن الأفعال (كان وأخواتها) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها أو فاعلها بدليل اتصال الضمائر بها وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول؛ وفي قول على فعل ليس؛ و في سبب تسمية هذه العوامل نواقص وهو لعدم الاكتفاء بالمرفوع؛ وموافقته في حكم تقديم الخبر؛ وفي تقديم خبر ليس؛ حكم معمول الخبر غير ظرف؛ و في جواز إضمار كان بعد لدن؛ وكل فعل مما لا يستغني بمرفوعته من الخبر فهو من باب كان في العمل.

ثانياً: الآراء الكوفية عن كان وأخواتها في كتاب التذييل لأبي حيان: وقف أبو حيان على مدرسة الكوفة في أحكام، منها أن وزن كان هو فعل بفتح العين؛ ولا يوافق قول الفراء إلا في أن الاسم يرتفع لشبهه بالفاعل ولا يوافق في أن خبرها ينتصب لشبهه بالحال؛ وينتقد الفراء والكسائي في جواز توسيط الخبر ويدعي قوله بالباطل؛ و وقف على قول أهل الكوفة في منع تقديم الخبر "كان يقوم زيد" إلا أن يكون في "كان" ضمير الشأن؛ وإذا قدّم الخبر وأخر الم معمول، فلا يجوز للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ يوافق مذهب الكوفية الذي هو مذهب البصريين في منع الفصل بين العامل

والمعمول إذا قدمت الخبر و أخرت المعمول؛ ويوافق في أن قعد بمعنى صار ليس من القياس بل الورود؛ وأن "هذا" و "هذه" إذا أريد بهما التقريب فيعمل عمل كان.

ثالثاً: الآراء المختلفة عن مدرستي البصرة والكوفة عن كان وأخواتها في كتاب التذييل: وقف أبو حيان على غير البصريين والكوفيين في مسألة جواز توسيط ليس؛ والأفعال التي بمعنى صار؛ وفي معنى زال وأخواتها؛ وفي عملية عدا و راح.

ب. الاقتراح

تم هذا البحث تحت العنوان "موقف أبي حيان الأندلسي بين مدرستي البصرة والكوفة في كتابه "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". وترجو الباحثة إلى الباحثين المقبلين في اللسانية العربية لا سيما في أفكار أبي حيان الأندلسي أن يتطورا البحث في آراءه الأخرى لأن يكون البحوث القادمة متممة لهذا البحث بتركيز البحث في النواسخ عند أبي حيان الأندلسي. فيمكن للباحث أن يبحث في النواسخ أو المبحث النحو الأخرى لدى النحويين الآخرين.

المراجع

الأستراباذي، رضي الدين. (١٩٧٨). شرح الرضي على الكافية. موقع يعسوب.
الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (د.ت.). الإنصاف في مسائل
الخلاف. دمشق: دار الفكر.

النعيمي، حسام سعيد. (١٩٧٧). النواسخ في كتاب سيويه. بغداد: دار الرسالة.
حسن، عباس. (١٣٩٨ هـ). النحو الوافي. دار المعارف.
الكفومي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. (١٩٩٨). كتاب الكليات. بيروت: مؤسسة
الرسالة.

أبي سعيد، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن. (١٩٩٥). بيروت: دار الجيل.
الجوهرى، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد. (د.ت.). شرح شذور الذهب. موقع
المكتبة الرقمية.

ابن سيده، أبو الحسن على بن إسماعيل. (١٩٩٦). المخصص.
ضيف، شوقي. (١١١٩). المدارس النحوية. القاهرة: دار المعارف.
عبد الرحمن، السيد. (١٣٨٨). المدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها. القاهرة: دار المعارف.
الحريري، القاسم بن علي. (١٩٩٨). درة الغواص في أوهام الخواص. بيروت: مؤسسة الكتب
الثقافية.

المخزومي، مهدي. (١٤٠٦). الدرس النحوي في بغداد. بيروت: دار الرائد العربي.
تميم الله. (٢٠١٤). البسيط في أصول النحو ومدارسه. يوكيا كارتا: لنتيرا كراسيندو.
السامرائي، إبراهيم. (١٩٨٧). المدارس النحوية. دار الفكر.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. مصر:
المكتبة التوفيقية. د.ت.

الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. دار المعارف، مصر، ط ٢، د.ت.
الصبان، محمد علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. شبكة مشكاة

الإسلامية www.almeshkat.net

الحديثي، خديجة، (١٩٦٦). أبو حيان النحوي. بغداد: مكتبة النهضة.

بومدين الحاج. (٢٠١٩). النحو العربي عند ابن مالك بين التيسير والتعقيد

(alukah.net)

علي، عاطف، (٢٠٠٦). المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية. بيروت: محد المؤسسة الجامعية و النشر والتوزيع.

على عبد رومي النائي. (٢٠١٧). نماذج من مآخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل. بحوث اللغة العربية لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٢٧.

DAFTAR PUSTAKA

- Asrina, A. (2016). KHILÂFIYAH NAHWIYYAH: Dialektika Pemikiran Nahwu Basrah dan Kufah dalam Catatan Ibn al-Anbârî. *MIQOT: Jurnal Ilmu-Ilmu Keislaman*, 40(2). <https://doi.org/10.30821/miqot.v40i2.289>
- Furchan, Arif dan Agus Maimun. 2005. Studi Tokoh Metode Penelitian Mengenai Tokoh. Yogyakarta: Pustaka Pelajar.
- Hidayat, N. S. (2018). علم النحو العربي وتطوره. *Al-Manar*, 1(8). <https://doi.org/10.24014/al-manar.v1i8.4726>
- Hindun. (2017). علم النحو تاريخ النشأة وأشهر النحاة. Prosiding Konferensi Nasional Bahasa Arab III.
- Mughni, H. S. (2002). نشأة النحو العربي. *ALQALAM*, 19 (92), 72. <https://doi.org/10.32678/alqalam.v19i92.1021>
- Muharto dan Arisandy Ambarita. (2016). *Metode Penelitian Sistem Informasi: Mengatasi Mahasiswa dalam Menyusun Proposal Penelitian*. Yogyakarta: Deepublish.
- Nurdin, Ismail dan Sri hartati. (2019). *Metodologi Penelitian Sosial*. Surabaya: Media Sahabat Cendekia.
- Rini, R. (2019). Ushul al-Nahwi al-Arabi : Kajian Tentang Landasan Ilmu Nahwu. *Arabiyatuna : Jurnal Bahasa Arab*, 3(1), 145. <https://doi.org/10.29240/jba.v3i1.773>
- Saleh, S. (2019). دراسة نظرية في النحو و الإعراب. *`A Jamiy : Jurnal Bahasa Dan Sastra Arab*, 8(1), 1. <https://doi.org/10.31314/ajamiy.8.1.1-16.2019>
- Ulin Nuha, M. A. (2018). نشأة النحو العربي. *An-Nas*, 2(2), 213–224. <https://doi.org/10.36840/an-nas.v2i2.105>

سيرة ذاتية

نعم رفيدة، ولدت في مالانج تاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٩٧ م. بدأت دراستها الرسمية في مدرسة الابتدائية الإسلامية المعارف الرابعة بسنجاساري مالانج وتخرجت منها سنة ٢٠٠٩ م. و التحقت دراستها إلى المرحلة المتوسطة بمدرسة المتوسطة الإسلامية المعارف الأولى في سنجاساري مالانج وتخرجت منها سنة ٢٠١٢ م. ثم التحقت دراستها في معهد سلفية الثانية بانجيل جاوا الشرقية وتخرجت منها سنة ٢٠١٧ م. ثم التحقت دراستها العليا إلى جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في قسم اللغة العربية وأدبها، وحصلت على درجة البكالوريوس سنة ٢٠٢١ م.

